الميثاق العربي
لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

*"**الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"** هو وثيقة ذات طابع استرشادي-توجيهي، يسعى إلى وضع إطار عام يستند إلى **مجموعة من المبادئ والقيم الأخلاقية**، للتعامل مع الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية، على مستوى **الابتكار والتطبيق والحوكمة**.*

والهدف من الميثاق تشكيل مرجعية مشتركة على المستوى العربي تعزز التعاون بين الحكومات وجميع أصحاب المصلحة وتوجّه جهودها نحو استخدام مسؤول ومنصف للذكاء الاصطناعي، مع احترام الخصوصيات الثقافية والقيم المجتمعية في المنطقة العربية.

وعليه فهذا الميثاق لا يعتبر بديلا عن السياسات الوطنية أو القوانين التنظيمية، بل يمثل خطوة داعمة لرسم التوجهات العامة التي يمكن البناء عليها لاحقا في إعداد المواثيق الوطنية والقطاعية وأيضا الأطر التشريعية والتنظيمية الخاصة بكل دولة.

فريق العمل العربي للذكاء الاصطناعي - جامعة الدول العربية

يوليو / تموز 2025

فهرس

افتتاحية معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية 6

****** تمهيد **** 8**

1. مقدّمة عامّة 8
2. خلفية إعداد الميثاق والأطراف المشاركة 9
3. الدوافع الموضوعية 10

1.3 المخاطر المرتبطة باستخدامات الذكاء الاصطناعي 10

2.3 الحاجة إلى إطار أخلاقي عربي موحّد للذكاء الاصطناعي 13

4. ما يميّز الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي 14
5. المصادر والأسانيد والمراجع 15

*****الفصل الأول : مجال الميثاق والأهداف الرئيسية *** 19**

1. مجال الميثاق 19
2. نطاق التطبيق 20

1.2 النطاق الجغرافي 20

2.2 النطاق الموضوعي 20

3. الأهداف والمساعي 21

1.3 الأهداف الرئيسية 21

2.3 المساعي 23

***** الفصل الثاني: الركائز والمبادئ التوجيهية *** 24**

1. الركيزة الأولى: الهوية والانتماء - ثقافة رقمية عربية راسخة وأصيلة 26

مبدأ 1-1: احترام التنوع والخصوصية الثقافية العربية 27

مبدأ 1-2 : مراعاة وترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية العربية 27

مبدأ 1-3 : تمكين الهوية العربية عبر المحتوى الرقمي 27

مبدأ 1-4 : تعزيز الهوية اللغوية كركيزة أساسية للتواصل والمعرفة 28

مبدأ 1-5 : تكريس الانتماء المجتمعي الرقمي وحماية القيم الأسرية 28

مبدأ 1-6 : حماية السيادة الثقافية ومقاومة التغريب الرقمي 28

2. الركيزة الثانية: الابتكار الأخلاقي - تكنولوجيا ذكاء اصطناعي تلبي احتياجاتنا / أولوياتنا وتخاطب قيمنا 29

مبدأ 2-1 : توجيه الابتكار لخدمة المواطن العربي -"المواطن/الإنسان العربي أوّلا" 30

مبدأ 2-2 : تأكيد التوازن بين التقدّم التكنولوجي "الذكي" والقيم الأخلاقية 31

مبدأ 2-3: ترسيخ أولوية السياق العربي 31

مبدأ 2-4: تعزيز الشمول والعدالة في الابتكار 31

مبدأ 2-5: تعزيز الابتكار المسؤول 31
مبدأ 2-6: توطيد الاستقلالية التكنولوجية والاعتماد على الذات 32
3. الركيزة الثالثة: الاستخدام الواعي - سيادة رقمية تحمي الإنسان والمجتمعات العربية..... 32
مبدأ 3-1 : تعزيز الأمان والسلامة الرقمية وحماية المستخدم والمجتمع..... 33
مبدأ 3-2 : حماية الخصوصية والمعطيات/البيانات الشخصية 33
مبدأ 3-3 : دعم الشفافية في كيفية اتخاذ القرار بواسطة الأنظمة من أجل بناء الثقة 34
مبدأ 3-4 : ضمان العدالة وعدم التمييز والتحيز الخوارزمي..... 34
مبدأ 3-5 : التقيّد بتحديد المسؤوليات والعدالة القانونية 34
مبدأ 3-6 : المحافظة على الاستقلال البشري 35
مبدأ 3-7 : مراعاة الفئات الهشة والأكثر عرضة للمخاطر 35
4. الركيزة الرابعة: الحوكمة المرنة والفعالة للذكاء الاصطناعي - سياسات تستجيب لواقعنا وتتكيف مع وتيرة التطور التكنولوجي..... 35
مبدأ 4-1: اعتماد الشفافية المؤسسية 37
مبدأ 4-2 : تكريس التشاركية في صنع السياسات..... 37
مبدأ 4-3 : الالتزام بالمساءلة القانونية والأخلاقية 37
مبدأ 4-4 : التقيّد بالاستقلالية التشريعية والاستجابة للواقع المحلي 37
مبدأ 4-5: إرساء التوازن بين الابتكار والتنظيم..... 38
مبدأ 4-6 : تشجيع الرصد والتقييم المستمر..... 38
مبدأ 4-7 : دعم الاشراف البشري 38
5. الركيزة الخامسة: التكامل العربي والريادة في الابتكار الرقمي - شراكات عربية تعزّز القوة الجماعية والتأثير العربي..... 38
مبدأ 5-1: تعزيز التعاون السيادي 40
مبدأ 5-2 : توحيد الرؤى والمواقف العربية..... 40
مبدأ 5-3 : تأكيد تبادل المعرفة والخبرات للتطوّر الجماعي 40
مبدأ 5-4 : تطوير البنى التحتية المشتركة 40
مبدأ 5-5 : تعزيز الابتكار التشاركي 40
مبدأ 5-6 : إرساء الشفافية والثقة المتبادلة 41
مبدأ 5-7 : ترسيخ العدالة والشمول الإقليمي 41
6. الركيزة السادسة: الاستدامة الشاملة - ذكاء اصطناعي يحترم البيئة ويخدم التنمية العادلة للأجيال القادمة 41
مبدأ 6-1 : ترسيخ الاستدامة البيئية في تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي 43
مبدأ 6-2 : تحفيز الابتكار الأخضر "البيئي" عبر الذكاء الاصطناعي 43
مبدأ 6-3 : دعم السلامة البيئية 43
مبدأ 6-4 : تفعيل الشفافية والمساءلة البيئية 43
مبدأ 6-5: دمج البعد البيئي في السياسات الخاصّة بالذكاء الاصطناعي وترسيخ العدالة البيئية 44
مبدأ 6-6: تركيز التكيّف العادل لسوق العمل 44
مبدأ 6-7 : تسريع تقليص الفجوات الرقمية والاجتماعية وفجوات "الذكاء" 44
***** الفصل الثالث: توصيات عملية للتنفيذ والمتابعة *** 46**

1. أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة 47
2. الآليات المقترحة للتنفيذ والمتابعة 51

****** الفصل الرابع: الملاحق **** 54**

1. المرجعيات العامَة..... 54
2. أحكام عامة 55
3. أمثلة عن المواثيق الخاصّة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية 56
4. التعريفات والمصطلحات المستخدمة 58

"الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

افتتاحية معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية

"هدف المجموعة العربية في مجال الذكاء الاصطناعي ليس اللحاق وانما الانخراط"

لقد أضحى الذكاء الاصطناعي قوة محورية تعيد تشكيل ملامح حاضرنا، وتفتح آفاقاً واسعة لمستقبل البشرية. وفي خضم هذا التحوّل العالمي السريع، لم يعد الانخراط في مسيرة الذكاء الاصطناعي خياراً رفاهياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية.

إن الاعتماد على استيراد النماذج الجاهزة أو محاولة "اللحاق" غير الممنهج بركب التطوّر، لا يحقق للدول العربية التمكين الحقيقي في هذا المجال الحيوي. أما "الانخراط"، بمعناه العميق، فيعني المبادرة بتطوير سياسات وطنية فعّالة، وتعزيز البنى التحتية التكنولوجية، وبناء الكفاءات والقدرات المحلية، وصياغة أطر تشريعية وأخلاقية متوائمة مع القيم والثقافات العربية، إلى جانب المشاركة المؤثرة في صياغة معايير ومفاهيم الذكاء الاصطناعي على الساحة الدولية.

ومن خلال هذا الانخراط الإيجابي، يمكن للدول العربية أن تسلك طريق الريادة لا التبعية، عبر بناء منظومات بيئية وطنية وإقليمية داعمة للبحث العلمي، والابتكار، وتطوير حلول قائمة على احتياجات المنطقة وأولوياتها التنموية في مجالات حيوية مثل الصحة، والتعليم، والزراعة الذكية، وحفظ اللغة العربية وتطويرها.

كما أن امتلاك زمام المبادرة في توطين التكنولوجيا وحوكمة أدوات الذكاء الاصطناعي، وفقاً لرؤية عربية أصيلة، من شأنه أن يعزّز الأمن السيبراني، ويصون السيادة الرقمية، ويؤسس لاستقلال تكنولوجي قادر على التفاعل مع التحوّلات العالمية من موقع المساهم لا المتلقي.

إن إصدار "الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي" يُجسّد هذا التوجه الاستراتيجي؛ إذ يعكس التزاماً جماعياً بوضع إطار أخلاقي مشترك يُرشد تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منطقتنا، بما يضمن انسجامها مع منظوماتنا القيمية، ويضمن توظيفها بما يخدم الإنسان العربي ويدعم استقرار مجتمعاتنا ونموها.

إننا نؤمن أن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة تقنية، بل هو مجال سيادي يتطلب وعياً، واستعداداً، واستثماراً طويل الأمد. ومن خلال هذا الميثاق، نخطو خطوة أساسية نحو ترسيخ حضور عربي فاعل في مستقبل الذكاء الاصطناعي، مستندين إلى إرث حضاري غني، وإرادة سياسية واعية، وطموح لا يعرف الحدود.

"الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

**** تمهيد ****

1. مقدّمة عامّة

نعلم جميعا أن الذكاء الاصـطناعي يمثّل اليوم أحد أبرز التكنولوجيات المؤثرة عالميا بفضـل تطبيقاته الواسعة في مختلف القطاعات، وقدرته على تحسين جودة الحياة ومعالجة التحديات العالمية الكبرى. وتشير كل التقارير والمؤشرات أنه رغم التقدّم الهائل والسريع الذي نشهده في الوقت الحالي، فإنه لا يعدو أن يكون سـوى الجزء العلوي من "جبل الجليد" والبداية لمسـارات أكثر تعقيدًا ما فتئت تثير مخاوف متزايدة بشـأن تفوق الذكاء الاصـطناعي "ذكاء الآلة" على "الذكاء البشري" وخروجه عن السيطرة.

وأمام هذه التحوّلات السـريعة، ومن أجل اتباع النهج المناسـب وأخذ التدابير السـليمة إزاء التحديات المحتملة، برزت الحاجة الملحة إلى وضـع أُطُر أخلاقية وقانونية وتنظيمية شـاملة لتوجيه الذكاء الاصطناعي والحد من مخاطره المحتملة، خاصّة في ظل الفجوة بين وتيرة تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي وسرعة استجابة الأطر التشريعية والتنظيمية . وقد دفع هذا العديد من الدول حول العالم إلى المبادرة بتطوير واعتماد اسـتراتيجيات ومبادئ توجيهية لتنظيم هذا المجال، بما يضمن الاستخدام المسؤول والمتوازن لهذه التكنولوجيا.

وفي السـياق العربي، وبينما شـهدت العديد من الدول العربية خطوات ملموسـة في تبني تكنولوجيا وتقنيات الذكاء الاصـطناعي في العديد من المجالات، ما يعكس وعيًا متزايدًا بأهميته كأحد دعائم الاقتصـاديات المحلية - لا تزال هذه الجهود، رغم أهميتها في حاجة إلى إطار "أخلاقي أو قانوني وتنظيمي" عربي موحّد، يأخذ بعين الاعتبار الخصـوصـيات الثقافية والاجتماعية واللغوية للمنطقة، ويحمي الحقوق ويعزز الثقة والابتكار.

فالخصـوصـية التي تتميز بها منطقتنا العربية، بما تحمله من قيم وهوية مشـتركة، تتطلّب مقاربة متميّزة وشـاملة في تطوير، واسـتخدام، وحوكمة الذكاء الاصـطناعي. وتفرض التحديات الراهنة الحاجة إلى إنشـاء نموذج عربي يراعي الخصـوصـيات المحليّة، ويحقق السـيادة الرقمية والثقافية، ويضـمن ريادة عربية مسـؤولة في هذا المجال الحيوي، بما ينسـجم مع الأطر

العالمية لحوكمة الذكاء الاصـــطناعي وأولويات التنمية المســـتدامة، ويعكس القيم الثقافية والاجتماعية في نفس الوقت.

2. خلفية إعداد الميثاق والأطراف المشاركة

- في إطار تنسيق الجهود، والعمل في إطار عمل تعاوني وتشاركي بين الدول العربية والمنظمات المتخصّصة، تم التعاون بين وزارة الاتصالات والاقتصاد الرقمي بدولة فلسطين والمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات بالعمل على وثيقة موحّدة وعرضها على "الفريق العربي المعني بالذكاء الاصطناعي" التابع لمجلس وزراء الاتصالات العرب.
- ويأتي هذا العمل تنفيذًا للقرار رقم 2444 الصـــادر عن الدورة العادية (114)، للمجلس الاقتصـــادي والاجتماعي، بتاريخ 09/5 / 2024، الذي ينصّ على : "الموافقة على تقرير وقرارات الدورة العادية (65) للجنة التنســيق العليا للعمل العربي المشــترك برئاســة معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية التي عقدت خلال الفترة 22-24 /04/ 2024، بمقر الأمانة العامة للجامعة، وخاصّـــة الفقرة (1) من البند الرابع بعنوان : "الاســـتخدامات غير الأخلاقية للذكاء الاصـطناعي التي تنصّ على : "دعوة المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصـال والمعلومات بالتنسـيق مع المنظمات العربية المتخصّـصـة المعنية، إلى صـياغة مشـروع : إعداد ميثاق عربي لأخلاقيات الذكاء الاصـطناعي، وكذلك بالتنسـيق مع الفريق العربي المعني بالذكاء الاصطناعي التابع لمجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات".
- كما يندرج إعداد هذه الوثيقة في إطار المحاور ومجالات التعاون التي وردت في "الرؤية الاستراتيجية العربية الموحّدة للذكاء الاصطناعي، التي نصّت على: "وضع وثيقة عربية موحدة حول مبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصـطناعي، بهدف إرسـاء أسـس متينة لاحترام سـيادة القانون في هذا العالم الرقمي الجديد".
- وتجدر الإشـارة إلى أن دولة فلسـطين كانت سـباقة إلى تقديم مقترح أولي حول "ميثاق عربي لأخلاقيات الذكاء الاصـــطناعي"، شـــارك في تطويره المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصـــال والمعلومات (**AICTO**)
- وقد تمت صـياغة هذه الوثيقة النهائية بناء على توصـيات ومدخلات العديد من الدول العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك، أعضاء فريق العمل العربي المعني بالذكاء الاصطناعي.

3. الدوافع الموضوعية

1.3 المخاطر المرتبطة باستخدامات الذكاء الاصطناعي

مع التوسع المتسارع في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مختلف جوانب الحياة، برزت تحديات ومخاطر متعددة ناجمة عن استخدام هذه التقنيات خارج الأطر الأخلاقية أو في غياب ضوابط واضحة تحكمها. ويكمن مصدر القلق في أن هذه الأنظمة باتت قادرة على اتخاذ قرارات تؤثر مباشرة على حياة الأفراد والمجتمعات، مما يطرح أسئلة جوهرية حول العدالة، والمساءلة، والخصوصية، والكرامة الإنسانية. وفيما يلي أبرز المخاطر المرتبطة بالاستخدام غير الأخلاقي أو غير المسؤول للذكاء الاصطناعي:

- **انتهاك الخصوصية وسوء استخدام تقنيات التتبع:** يمثل الاعتماد المكثف للذكاء الاصطناعي على جمع وتحليل البيانات الشخصية دون موافقة صريحة من صاحب البيانات الشخصية، خطرًا مباشرًا على الخصوصية في الفضاء الرقمي، لا سيَّما في ظل غياب ضمانات واضحة للاستخدام الآمن والمشروع لهذه البيانات. وتتفاقم هذه المخاطر عند توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في أنشطة المراقبة والتتبع، ما قد يؤدي إلى رقابة جماعية غير معلنة تنتهك الحقوق الأساسية في الخصوصية، والحرية الشخصية، والاستقلالية. وتكمن خطورة هذه الممارسات في إمكانية استغلال الثغرات التقنية بطرق قد تؤثر على دقة تعلم الخوارزميات أو تكشف عن معلومات حساسة أثناء المعالجة.
- **التحيّز أو التمييز في اتخاذ القرارات : Biased Decision-Making** : عندما تُدرّب أنظمة الذكاء الاصطناعي على بيانات غير متوازنة أو منحازة، فإن النتائج قد تعكس هذه الانحيازات وتضاعف آثارها، مما يؤدي إلى قرارات مجحفة في مجالات مثل التوظيف، وإنفاذ القانون، والحصول على الخدمات.
- **المحتوى المتلاعب والمضلّل: Manipulative & Misleading Content**: تثير قدرات الذكاء الاصطناعي التوليدي مخاوف متزايدة بشأن إنشاء وترويج محتوى زائف أو متلاعب (مثل الصور والفيديوهات والنصوص)، يمكنها خداع المستخدمين، الأمر الذي يتيح فرصة نشر الأخبار المزيفة والمضللة، وربما يصل إلى مستوى التزييف العميق الذي يمكن أن يؤثّر على سلامة المعلومات وثقة الأفراد وحتى استقرار الدول.

- **الهجمات السيبرانية المعقدة المدعومة بالذكاء الاصطناعي:** تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ هجمات متطورة تشمل التزييف العميق، والهندسة الاجتماعية، وفيروسات الفدية، مما يضعف منظومات الأمن السيبراني التقليدية.
- **تراجع التميّز التعليمي** :Decreasing educational excellence والانحراف في مسارات التعليم. فالاعتماد المفرط من الطلبة على أدوات الذكاء الاصطناعي لأداء الواجبات والبحوث يمكن أن يؤدي إلى تراجع في مهارات التفكير النقدي والتميّز التعليمي.
- **البطالة التكنولوجية (إلغاء/ أو خسارة الوظائف):** من المرجح أن يؤدي الاعتماد الواسع على الذكاء الاصطناعي في بعض القطاعات إلى استبدال العمل البشري، ما قد يزيد من معدلات البطالة ويعمق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، خصوصًا في غياب سياسات فعالة لإعادة تأهيل القوى العاملة.
- **إحداث اضطرابات في أساليب أخذ القرار:** من المتوقع أن يُحدث الذكاء الاصطناعي تحوّلات اقتصادية عميقة، لا سيما في ظل التقدّم المتسارع في تقنيات الأتمتة(Automation) ، التي تعتمد على استخدام التكنولوجيا والأنظمة لتنفيذ المهام بشكل تلقائي وبدقة متزايدة دون تدخل بشري مباشر. وقد يؤدي هذا التقدّم إلى تغييرات جوهرية في قطاعات ومجالات كانت تعتمد تقليديًا على المحتوى المُنتج من قبل الإنسان وعلى الإبداع البشري. ومع مرور الوقت، يُرجّح أن تتسع آثار هذه التحوّلات، مما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي. ومن المنتظر أن تصبح تقنيات توليد المحتوى بالذكاء الاصطناعي مكوّنًا أساسيًا في عمليات الإنتاج داخل العديد من الصناعات، الأمر الذي قد يُفضي إلى تغيّرات كبيرة في سوق العمل، وأنماط التشغيل، وآليات اتخاذ القرار.
- **صعوبة تحديد المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي:** تعد إشكالية المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي من أبرز التحديات القانونية المعاصرة، خاصة مع تطور قدرات الأنظمة الذكية واتخاذها قرارات مستقلة قد تؤدي إلى أضرار مادّية أو معنوية للأفراد أو المؤسسات أو الدول. وتكمن الإشكالية الأساسية في صعوبة تحديد الجهة التي تتحمل المسؤولية القانونية عند وقوع خطأ أو ضرر بسبب الذكاء الاصطناعي، نظرًا لأن القوانين التقليدية صُمِّمَت أساسًا لتنظيم مسؤولية الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين وليس الكيانات غير البشرية مثل الأنظمة الذكية.

ذلك أن الذكاء الاصطناعي لا يُعتبر شخصًا قانونيًا، وبالتالي لا يُمكن مساءلته ذاتيًا عن أفعاله، مما يجعل تطبيق قواعد المسؤولية المدنية أو الجنائية عليه غير واضح أو محدود الفاعلية.

- **تمكين فئات متطرفة من استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض ضارة:** بما في ذلك تطوير أسلحة ذكية أو أدوات تهدد الأمن والسلم المجتمعي والدولي.
- **تهديد القيم الإنسانية والمجتمعية:** قد يؤدي استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل غير مسؤول إلى انتهاك كرامة الإنسان، أو نشر أنماط فكرية متطرفة، أو تعزيز التفرقة والتمييز ضد فئات معينة على حساب أخرى.
- **الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي دون فهم السياق:** من الخطورة افتراض أن الذكاء الاصطناعي معصوم من الخطأ أو قادر على اتخاذ قرارات مثالية دائمًا، خاصة عند غياب تفسير واضح لنتائج النماذج، أو تجاهل السياقات الاجتماعية والثقافية المحيطة.
- **الاحتكار والتحكم بالموارد الرقمية:** يساهم غياب سياسات عادلة في تمكين كيانات محدودة من السيطرة على تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات، مما قد يؤدي إلى احتكار الخدمات وارتفاع كلفتها وتقييد فرص الوصول العادل لها.
- **الأثر البيئي والاستهلاك غير المستدام:** يُعد الأثر البيئي للذكاء الاصطناعي تحديًا أخلاقيًا متصاعدًا نتيجة استهلاكه الكبير للطاقة والموارد الطبيعية. ويساهم الانتشار الواسع لمراكز البيانات في زيادة الانبعاثات واستنزاف المياه وتوليد النفايات الإلكترونية. وتزداد حدة هذه التأثيرات في المنطقة العربية بسبب ندرة الموارد وغياب ضوابط بيئية رقمية. ويطرح ذلك خطر اللاعدالة البيئية حيث تتحمل بعض المجتمعات الأعباء دون أن تجني فوائد مباشرة من التكنولوجيا.
- **تحديات الملكية الفكرية وحقوق المؤلف:** أدى تطور الذكاء الاصطناعي التوليدي إلى بروز إشكاليات جديدة في مجال الملكية الفكرية، خاصة عندما تنتج الأنظمة الذكية محتوى إبداعيًا (كالنصوص، الصور، الموسيقى,,,) يصعب تحديد الجهة التي تملك حقوقه. كما يثير استخدام الذكاء الاصطناعي لمجموعات بيانات تضم أعمالاً محمية بحقوق المؤلف دون ترخيص صريح إشكالات قانونية وأخلاقية تتعلق بالاستنساخ، والانتحال، وانتهاك الحقوق. وفي السياق العربي، تتفاقم هذه التحديات في ظل ضعف الأطر التشريعية المواكبة، وغياب سياسات واضحة تنظم

العلاقة بين الإبداع البشري والإنتاج الآلي. وهو ما قد يؤدي إلى إفراغ الإبداع الإنساني من مضمونه أو إضعاف الحوافز القانونية لحماية الابتكار الثقافي والفني المحلي

2.3 الحاجة إلى إطار أخلاقي عربي موحّد للذكاء الاصطناعي

بالإضافة إلى الدوافع الموضوعية المشتركة على المستوى العالمي، هناك حاجة ملحّة لربط المخاطر المتعلّقة بالاستخدامات غير الأخلاقية والضارّة للذكاء الاصطناعي بسياق المنطقة العربية وهويتها الدينية والثقافية وقيمه المجتمعية، والتي نتج عنها عدد من الإشكاليات التي يجب أخذها بعين الاعتبار، ونذكر منها خاصّة:

(أ) إشكاليات الهوية واللغة والثقافة

- **طمس وتهميش الهوية الثقافية العربية:** قد يؤدي المحتوى المولد بواسطة الذكاء الاصطناعي إلى تهميش اللغة العربية والتراث الثقافي للدول العربية.
- **التأثير السلبي على القيم الاجتماعية:** من الممكن أن يروج المحتوى الذكي، غير المراقب، إلى أفكار ومعتقدات تتعارض مع القيم العربية والإسلامية.

(ب) الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية

- **التفاوت الرقمي وخلق فجوة "الذكاء":** قد يؤدي عدم تكافؤ الفرص والامكانيات لامتلاك وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي بين الدول العربية، وبين الفئات الاجتماعية، وبين المناطق داخل الدول بعينها إلى تعميق الفجوات الرقمية وخلق ما يسمى بفجوة "الذكاء".
- **الاعتماد الدائم على التكنولوجيا الخارجية (المستوردة):** قد يؤدي افتقار العديد من الدول العربية إلى إنتاج محلي للذكاء الاصطناعي إلى اعتمادها الكلي على التكنولوجيا المستوردة، مما يجعلها تابعة للدول الكبرى والمتقدمة تكنولوجيا، مما من شأنه أن يؤثر على سيادتها الرقمية.

(ج) الإشكاليات الأخلاقية والقانونية

إن مسألة **التحيز والتمييز** يمكن أن يتم استغلالها بشكلٍ خاص لإلحاق الضرر بدول بعينها. حيث من الممكن أن تعكس الخوارزميات تحيزاتٍ مجتمعية أو عرقية معينة وتُبنى عليها قرارات

غير عادلة ومظلّلة. وهذا ما يزيد من احتمالية أن تكون دول المنطقة العربية عرضـــة لتأثيرات سلبية مضاعفة، خاصة إذا تم اعتماد أنظمة ذكاء اصطناعي غير مكيّفة مع خصوصياتها الثقافية والاجتماعية، أو إذا غابت المشـــاركة العربية في تطوير هذه الأنظمة، وتوجيهها، وفق قيمها، ومصالحها.

ولضمان توافق الذكاء الاصطناعي مع الهوية العربية والتحديات الخاصّة بالمنطقة، هناك حاجة إلى رؤية شاملة تقوم على ركائز واضحة تقود اعتماد الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية من خلال تطوير إطارٍ عربي مستقل ومتميّز عن الأطر الدولية دون أن يكون منفصلًا عنها.

4. ما يميّز الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي

انطلاقًا من الوعي أن تبني الذكاء الاصـــطناعي في المنطقة العربية يجب ألا يكون مجرّد مواكبة للتطوّرات التكنولوجية العالمية، بل فرصـــة لصـــياغة نموذجٍ عربيٍ رائد في تطوير واســـتخدام هذه التكنولوجيا وتطبيقاتها المتعدّدة بما يخدم المجتمعات العربية ويحترم خصوصياتها؛

وفي ظلّ التفاوت في الجاهزية الرقمية، والنقص في الأطر التنظيمية الوطنية، مع غياب إطار عربي مشترك ينظم ويؤطر استخدام الذكاء الاصطناعي بشكلٍ يحفظ السيادة الرقمية، ويعزز التنافسية والابتكار المحلي بشكلٍ تشاركي وتعاوني يخدم مصلحة المنطقة ككلّ مع المحافظة على السيادة الوطنية لكلّ دولة.

تم إعداد هذا الميثاق ليؤسس لرؤيةٍ عربيةٍ موحّدة، تنطلق من الخصوصية الثقافية والقيمية للمنطقة، وتستند إلى مبادئ أخلاقية واضحة، بهدف توجيه تطوير واستخدام وحوكمة الذكاء الاصـــطناعي بما يتماشـــى مع المصـــالح الوطنية للدول العربية ويعزز التكامل الإقليمي والتعاون المشترك في مجالات التنمية والتقدم التكنولوجي.

وتكمن خصـــوصـــية **الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصـــطناعي** مقارنة بالمبادرات الإقليمية والدولية الأولى بتركيزه -من خلال الأهداف والقيم التي يتبناها- على **الخصـــوصـــيات الثقافية**

والقيمية والاجتماعية للمنطقة العربية، وسعيه إلى **مواءمة المبادئ الأخلاقية العالمية** مع **الاحتياجات التنموية والسياقات المحلية** للدول العربية. كما يتميز بتبنيه لمنظور **تشاركي وتعاوني بين الدول العربية**، بما يعزز التكامل الرقمي ويوفر إطارًا مرجعياً مشتركا يدعم **السيادة الرقمية** ويشجّع على **الاستخدام المسؤول والمستدام** لتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع مراعاة **اللغة العربية** و**الهوية الثقافية** في تصميم وتطبيق واستخدام وحوكمة هذه التقنيات.

ونعتبر هذا **الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي** خطوة ضرورية لضمان الاستفادة المثلى من هذه التكنولوجيا الذكية والفرص التي من الممكن أن تقدّمها/تجلبها للمنطقة العربية لتجاوز التقصير أو التأخّر الذي شهدته بعض الدول في السنوات الماضية، خاصّة فيما يتعلّق بالبحث العلمي والتحوّل الرقمي. كما يسعى هذا الميثاق للمحافظة على الهوية الثقافية والقيم الأخلاقية للمنطقة من خلال تبني الركائز الستة والمبادئ التوجيهية الخاصّة بها والتي تتكامل فيما بينها لتضمن تطوير الذكاء الاصطناعي، ونشره واستخدامه وحوكمته بطريقة تعود بالنفع على الجميع.

كما يُتوقع أن يُشكّل هذا الميثاق مرجعاً مهماً للمستثمرين والشركات الناشئة، سواء المحلية أو الدولية، من خلال توضيح الجوانب الواجب مراعاتها عند تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي خاصة بالمنطقة العربية، وذلك بما يضمن احترام القيم الأخلاقية، والخصوصيات الثقافية، والمعايير التنظيمية المعتمدة في المنطقة العربية، مما يعزز الثقة ويهيئ بيئة استثمارية مسؤولة وآمنة بالمنطقة العربية.

5. المصادر والأسانيد والمراجع

ينطلق هذا الميثاق من المقاربة الإنسانية (التمحور حول الإنسان) ويسترشد بما تم إنجازه في هذا المجال على المستويين الإقليمي والدولي، ويرتكز على أسس القيم والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية واستقلالية البشر والشمول والتنوع والعدالة والإنصاف وعدم التحيز والشفافية والوضوح والدقة والمساءلة وحفظ الحقوق باعتبارها ضمن حقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية واعتمدتها الهيئات الدولية المعنية وصادقت عليها الدول، وخاصّة:

- مبادئ الميثاق العربي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأحكام العهدين الدوليين للأمم المتحدة بشأن الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والميثاق العالمي الرقمي.
- توصية **اليونسكو** بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء (بما فيها الدول العربية) في نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وهي تعدّ أول إطار عالمي شامل يتناول الجوانب الأخلاقية لتطوير الذكاء الاصطناعي وتمثّل مرجعا أساسيا للدول في وضع السياسات والتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- **ميثاق "الرياض لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في العالم الإسلامي**، الذي أطلقته منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) بالتعاون مع الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) سنة 2024. ويهدف ميثاق الرياض إلى حماية الحقوق الأساسية للأفراد وتعزيز التعاون الدولي في تطوير الذكاء الاصطناعي بما يتماشى مع القيم الإسلامية والعالمية.
- **ميثاق الألكسو لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي**، الذي يتناول ثلاثة محاور رئيسية تشمل التعليم، حيث تسعى إلى تسخير الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص، والثقافة من خلال حماية الهوية الثقافية العربية ودعم الإبداع الرقمي، والبحث العلمي عبر تعزيز التعاون العربي والدولي لضمان تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي تساهم في حل التحديات العلمية والاقتصادية والبيئية.
- نداء روما من أجل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الصادر في 28 فبراير 2020، والذي تضمّن المبادئ الأساسية التي تهدف إلى توجيه تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي بطريقة تحترم كرامة الانسان وتعزز الخير العام.
- إعلان مونتريال بشأن الذكاء الاصطناعي (2018)، وهو أحد أول الإعلانات Declaration الدولية التي ركزت على الجانب الأخلاقي لتطوير الذكاء الاصطناعي، وتم تطويره بمبادرة من جامعة مونتريال، بالتعاون مع باحثين ومجتمع مدني وخبراء قانونيين. وكان الهدف هو تقديم إطار توجيهي أخلاقي لضمان أن الذكاء الاصطناعي يطوّر ويستخدم بما يخدم الانسان والمجتمع، مع حماية الحقوق والقيم الأساسية.

- بيان الرياض للذكاء الاصطناعي2022 ,(Riyadh AI Call for Action - RAICA) الصادر عن منظمة التعاون الرقمي (DCO)، وهو إعلان وزاري متعدد الأطراف يضع سبعة مبادئ توجيهية لضمان تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي بما يخدم الإنسانية، ويعزز العدالة، والاستدامة، والابتكار المسؤول، وسد الفجوات الرقمية. ويُعد هذا البيان مرجعية متقدمة في صياغة توافق دولي حول الاستخدام الأخلاقي والإنساني لتقنيات الذكاء الاصطناعي.
- **<u>الوثائق والأطر المرجعية الدولية والإقليمية حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الصادرة عن جهات مرجعية كبرى:</u>**
  - معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات IEEE: وثيقة "تصميم متوائم أخلاقيا" Ethically Aligned Design والتي توصي بـ "التصميم الأخلاقي منذ البداية" – 2019
  - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD : وثيقة OECD Principles on AI (التي تمّ اعتمادها في 2019 وتحديثها في مايو 2024) وهو أول إطار دولي اعتمدته حكومات رسمية (بما في ذلك دول غير أعضاء). وتشمل الوثيقة خمسة مبادئ وتوصيات للحوكمة وسياسات الابتكار المسؤول.
  - الاتحاد الأوروبي EU : وثيقة Ethics Guidelines for Trustworthy AI التي صدرت سنة 2019 والتي تنصّ على أن يكون تطوير الذكاء الاصطناعي : قانونيا، وأخلاقيا، ومتينا.
  - الاتحاد الدولي للاتصالات ITU : التقارير عن AI and Ethics والوثائق الدورية الناتجة عن AI for Good Global Summit Outputs

كل هذه المبادرات ترتكز على أسس القيم والكرامة الإنسانية والحريات الأساسية واستقلالية البشر والشمول والتنوع والعدالة والإنصاف وعدم التحيز والشفافية والوضوح والدقة والمساءلة وحفظ الحقوق باعتبارها ضمن حقوق الإنسان التي أقرتها الشرائع السماوية واعتمدتها الهيئات الدولية المعنية وصادقت عليها الدول.

كما تجدر الاشارة إلى صدور النسخة الاولى من المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي المسؤول[1] الذي يستند إلى توصيات اليونسكو ويستخدم مقاربة حقوق الانسان، ويمكن استخدامه لقياس التقدم في هذا المجال حيث ستصدر نسخة سنوية من هذا المؤشر،

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، يُعد قانون الذكاء الاصطناعي الذي أقرّه الاتحاد الأوروبي[2] مؤخرًا من أبرز النماذج الرائدة في التعاون المنظم في هذا المجال، حيث يشكّل إطارًا تشريعيًا متقدمًا لحوكمة الذكاء الاصطناعي على مستوى الكتلة الأوروبية. كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا دوليًا[3] يدعو إلى اغتنام فرص الذكاء الاصطناعي الموثوق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، في إشارة واضحة إلى الزخم العالمي المتزايد نحو تبنّي أطر مشتركة تضمن الاستخدام المسؤول والمنصف لهذه التكنولوجيا.

[1] https://global-index.ai/

[2] https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:L_202401689

[3] https://documents.un.org/doc/undoc/ltd/n24/065/90/pdf/n2406590.pdf?token=wHHzSSFKQuPpWYpDnE&fe=true

"الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

الفصل الأول: مجال الميثاق والأهداف الرئيسية

1. مجال الميثاق

يدخل في مجال الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الواردة في هذا الميثاق القيم والمبادئ التي تُوجّه تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يحترم الكرامة الإنسانية ويصون الحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات، بشكل يضمن أن تكون الأنظمة الذكية عادلة، شفافة، قابلة للمساءلة، وآمنة في جميع مراحل دورة حياتها، من التصميم والتطوير إلى التطبيق والاستخدام .كما تسعى إلى تفادي التحيّزات، وحماية الخصوصية، وتعزيز العدالة الاجتماعية وعدم التمييز.

تشمل أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كذلك ضرورة احترام السياقات الثقافية، وصون السيادة الرقمية، ومراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية عند استخدام هذه التقنيات. كما تولي أهمية خاصة لضمان أن تكون القرارات الصادرة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي قابلة للتفسير ومفهومة للبشر، بما يعزز الشفافية والمساءلة في استخدام هذه الأنظمة.

وتشمل **أنظمة الذكاء الصناعي،** بصفة عامة القدرة على معالجة البيانات عن طريق الخوارزميات بدرجة تحاكي السلوكيات الذكية في التعلم والاستنباط والتوقع والتحكم واتخاذ القرار، وقد تكون في بيئة افتراضية برمجية أو مضمنة في أجهزة ومعدات وآليات، ومن الأمثلة على ذلك الروبوتات وأنظمة المحادثة الآلية وأنظمة المساعدة الافتراضية الذكية والسيارات ذاتية القيادة والطائرات المسيرة والمنازل الذكية والمدن الذكية وأنظمة توليد وعرض واكتشاف المحتوى وبعض تطبيقات الأجهزة الذكية. وتتنوع مجالات تطبيقات الذكاء الصناعي لتشمل التعليم والصحة والثقافة والتجارة والصناعة والنقل والبيئة والزراعة، والأمن والترفيه وغيرها. ويشمل الذكاء الصناعي كلا من التعلم الآلي والتعلم العميق والتعلم المعزز، وقد حصلت عدة تطورات في الفترة الأخيرة في مجال الرؤية الحاسوبية ومعالجة وفهم اللغات الطبيعية باستخدام التعلم العميق، إضافة إلى إمكانية تفسير وفهم الخوارزميات ذات الصلة.

2. نطاق التطبيق

1.2 النطاق الجغرافي

يسري هذا الميثاق ضمن نطاق الفضاء الفعلي والرقمي للدول العربية أو خارجها ويخضع ذلك لمعايير الاختصاص الشخصي والمكاني الخاصة بكل دولة. ويراعي الخصوصيات القانونية والثقافية والاجتماعية لكل دولة عربية. ويمكن اعتماد مبادئه كمرجع استرشادي من قبل الجهات الإقليمية أو الدولية ذات العلاقة، في إطار التعاون والشراكة مع دول المنطقة العربية.

2.2 النطاق الموضوعي

تنطبق المبادئ التوجيهية لهذا الميثاق، بالقدر الممكن ووفقًا لما تقتضيه السياقات المختلفة ومرحلة التطوير، على كافة مراحل دورة حياة أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك التصميم، وجمع البيانات، والتدريب، والنشر، والاستخدام، والصيانة، والتحديث، وتصحيح الانحرافات (أو التخلص من النظام أو أي من مكوناته) عند التطبيق العملي.

ويُطبّق على جميع الجهات المعنية بتطوير أو استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك المؤسسات الحكومية، والقطاع الخاص، والهيئات الأكاديمية، والمنظمات الحكومية المتخصّصة وهيئات المجتمع المدني، وذلك في إطار توظيف هذه التقنيات **بشكلٍ مسؤولٍ ومنسجم مع المبادئ والقيم الإنسانية ومتسق مع الخصوصية العربية**، وبما يعزز مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

ولا يشترط لتطبق هذه المبادئ أن يكون مطوّر النظام هو المالك أو المستخدم النهائي، أو أن يكون الاستخدام لقاء عائدٍ مادي أو معنوي أو دون مقابل. وفي حالة استخدام الذكاء الاصطناعي بصورة جزئية في نشاط أو نظام معين تنطبق المبادئ التوجيهية لهذا الميثاق على الجزء المعني فقط.

وتنطبق مبادئ هذا الميثاق على الذكاء الاصطناعي الخاص أو الضيق (أنشطة أو مهام محددة) والموسع أو العام (مهام شاملة أو متعددة) على حدّ سواء.

3. الأهداف والمساعي

1.3 الأهداف الرئيسية

في ظلّ التحدّيات المتزايدة التي يفرضها التطور التكنولوجي السريع وغير المسبوق في مجال الذكاء الاصطناعي، **وحرصًا** منا على:

- تأصيل الهوية العربية وتكريس المبادئ الحضارية والثقافية والأخلاقية التي تتميّز بها دول المنطقة،
- ضمان أن تظل هذه المبادئ والإرث الثقافي العربي مؤثرين في رسم السياسات والتوجهات التكنولوجية العالمية،
- ضمان ديمومة التوازن بين التقدّم التكنولوجي والمحافظة على القيم المجتمعية والإنسانية.
- ضمان المساهمة الفاعلة والمؤثرة للمنطقة العربية على المستوى العالمي في صناعة وحوكمة الذكاء الاصطناعي.

يُشكّل هذا الميثاق إطارًا مرجعيًا موجهًا ليس فقط لصناع السياسات، بل أيضا للمطورين من مستثمرين وشركات ناشئة محلية ودولية وكذلك لمستخدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي، من أجل توضيح ما يجب مراعاته عند تصميم وتطوير واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي، بما يعزّز الثقة ويهيّئ بيئة استثمارية مسؤولة وآمنة تتماشى مع الخصوصيات والقيم العربية.

ولهذه الغاية، يهدف الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي إلى تحقيق ما يلي :

- **الهدف الأول: ترسيخ الهوية العربية وضمان السيادة الثقافية الرقمية**

من خلال حماية وتعزيز القيم والمبادئ الثقافية والاجتماعية العربية في كامل دورة حياة تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يعزز ويصون الخصوصيات الحضارية والقيمية العربية في الفضاء الرقمي المشترك".

- **الهدف الثاني: تعزيز الابتكار الأخلاقي والريادة الرقمية العربية**

من خلال تشجيع تطوير حلول ذكية مسؤولة، تراعي خصوصيات المنطقة وتدعم ريادة عربية قائمة على الابتكار الأخلاقي، بما يعزّز مكانة المنطقة العربية على خارطة الاقتصاد الرقمي العالمي القائم على الذكاء.

- **الهدف الثالث: تشجيع الاستخدام المسؤول وتعزيز حماية السيادة الرقمية العربية**

عبر ضمان العدالة، والشفافية، والأمان، في استخدامات الذكاء الاصطناعي بما يحفظ الحقوق والخصوصية الفردية والبيانات الوطنية ويعزز ثقة المستعملين والسيادة الرقمية للدول العربية.

- **الهدف الرابع: إرساء حوكمة رشيدة "ذكية" لدعم السياسات الرقمية السيادية**

بتوجيه مسار الذكاء الاصطناعي نحو حماية الحقوق، وترسيخ مبادئ العدالة الرقمية، وخدمة التنمية الشاملة والمستدامة في المجتمعات العربية.

- **الهدف الخامس: تعزيز التعاون الموثوق لتحقيق التكامل والتمكين الرقمي السيادي**

في إطار خلق بيئة رقمية تشاركية، قائمة على المصداقية والانفتاح، تسهم في تعزيز التمكين الرقمي السيادي وتحقيق تنمية شاملة وعادلة تستفيد من إمكانات الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول وآمن للجميع وتدعم وتخدم المصالح المشتركة.

- **الهدف السادس: تمكين الاستدامة الشاملة وضمان مستقبل رقمي "ذكي" متوازن**

من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، عبر دعم الابتكار الأخلاقي والمسؤول الذي يراعي الأثر الاجتماعي والبيئي، ويضمن العدالة بين الأجيال المستقبلية في ظل التحوّلات الرقمية الكبيرة والمتسارعة.

2.3 المساعي

يسعى هذا الميثاق من خلال المبادئ التوجيهية والتوصيات التي تعتبر موجها رئيسيا في المنطقة العربية إلى:

- مساعدة الدول العربية في تطوير أو تحديث النسخ الوطنية من الوثائق ذات الصلة، حسب أولويات وخصوصية كل دولة، وكذلك المساهمة والتأثير في الجهود الدولية في هذا المجال بما يضمن ملاءمة الخوارزميات للاستخدام العربي فنيًا وأخلاقيًا.
- دعم الدول العربية في إعداد مواثيق قطاعية متخصّصة، تستند إلى المبادئ العامّة والخاصّة الواردة فيه، وتراعي خصوصيات كل قطاع من حيث التحديات الأخلاقية والفرص التقنية، بما يضمن مواءمة استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مع القيم المجتمعية، والاعتبارات التنظيمية، والاحتياجات التنموية لمختلف القطاعات الاقتصادية: كالصحة، التعليم، الزراعة، الصناعة، النقل، العدل،...
- المساهمة في تنظيم كافة الأنشطة والتطبيقات والمنتجات والخدمات والإجراءات التي تتعلّق وتستند إلى الذكاء الصناعي، جزئيًا أو كليًا، أيا كان مصدرها (داخل أو خارج الدولة/المنطقة العربية) ما دامت تؤثر على الأشخاص الطبيعيين، أو المعنويين أو المجموعات الإنسانية أو العمليات والقرارات التي تتعلق بهم.
- المساهمة في تنظيم تصرّفات كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية التي تطوّر أو تستخدم أو تنظّم أو تتعامل بأي شكل من الأشكال مع أنظمة الذكاء الاصطناعي وذلك لضمان انسجام أنشطتها مع المبادئ التوجيهية والتوصيات الواردة في هذا الميثاق.

ويدعو الحكومات والشركات والأفراد وكل أصحاب المصلحة في المنطقة العربية إلى الالتزام الطوعي بالقيم وبالمبادئ التوجيهية المفصّلة والمبينة أدناه في هذه الوثيقة، وذلك بغرض تعزيز الثقة بأنظمة الذكاء الصناعي وزيادة الاعتماد عليها في المنطقة العربية بما يخدم الريادة الرقمية العربية مع الالتزام بالسيادة الرقمية للدول وللمنطقة العربية كوحدة متكاملة ومترابطة.

"الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

*** الفصل الثاني: الركائز والمبادئ التوجيهية ***

حرصًا منا على ضمان ترابط مكوّنات ومحتوى هذا الميثاق، فقد تم اعتماد نهج تكاملي يجعل من الأهداف المعتمدة فيه الأساس الذي تنبع منه القيم والمبادئ التوجيهية.

فالتأكيد على **الهوية والانتماء**، يحمل رؤية قوية ويعكس وعيًا بضـــرورة حماية وصـــون الثقافة واللغة من الانصـــهار في منظومات تكنولوجية وتقنية أجنبية ومواجهة الخوارزميات العالمية المهيمنة. **ونقطة التميز في هذا الميثاق أنه يركّز على اللغة العربية والخصـوصـيات الاجتماعية والســيادة الثقافية كحق أصــيل للمنطقة العربية**، في مواجهة تيارات التغريب الرقمي، وهو ما تفتقده أطر أخلاقية كثيرة حول العالم.

وكان من الضــروري تضــمين **العدالة وعدم التمييز** بمنظور عربي يرتكز على العدالة الاجتماعية، ورفع التحيزات عن الفئات الضــعيفة في منطقنا ، وإن كانت قيمة محورية في جميع المواثيق الأخلاقية الإقليمية والدولية.

أما **الكرامة الإنسانية** والتي تعتبر قيمة إنسانية أساسية، ويعكس توظيفها في الذكاء الاصطناعي التزاما أخلاقيا عميقا، خاصّـة في ظل ما نشـهده من انتهاكات للخصـوصـية والحقوق عبر الأنظمة الذكية، فهي متوافقة تمامًا مع القيم والمواثيق الدولية وأيضًـا مع القيم العربية الإســلامية، مع التركيز على تقديم "الانسان العربي" دائمًا في المعادلة التكنولوجية.

وينبع مفهوم **الابتكـار الأخلاقي**، من الحـاجـة إلى التشـــجيع على أن يكون تطوير حلول الـذكـاء الاصـــطناعي نابعًا من احتياجات المجتمعات العربية ومتماشـــيًا مع أولوياتها، بما يعزز الاكتفاء الذاتي ويقلّص التبعية التكنولوجية. بالإضـــافة إلى العمل على تعزيز الســـيادة الرقمية العربية وحماية المواطن العربي وحماية بياناته الشخصية من خلال التشجيع على " الاستخدام الواعي".

وفيما يخص **الحوكمة الرشـــيدة والســـيادة** فهي قيمة ضـــرورية جدّا في ظل هيمنة الشـــركات التكنولوجية العالمية الكبرى، وتعكس إدراكًا عميقًا لأهمية السـيادة الرقمية وصـنع القرار المحلي وتوطين التكنولوجيا وتبرز دور الدول العربية في امتلاك زمام المبادرة التكنولوجية والأخلاقية ومواءمة السياسات واللوائح مع الواقع العربي ومراعاتها للتنوّع والاختلاف بين الدول.

أما **التكامل والثقة**، فهي ركيزة أساسية لتعزيز التعاون العربي وبناء شراكات عربية فعّالة لتبادل المعرفة والخبرات لبناء قوة جماعية تفاوضـــية وأخلاقية في مواجهة التحديات العالمية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي.

في حين تعتبر **الاستدامة الشاملة** مقاربة أصيلة، تتجاوز النظرة التقنية الضيقة للذكاء الاصطناعي وتمثّل بعدا اســتشــرافيا يربط الذكاء الاصــطناعي بقضــايا البيئة، والتنمية العادلة، والعدالة بين الأجيال بما يحقق رؤية عربية متكاملة للاستدامة الرقمية.

كما أن الترابط والتكامل بين هذه الركائز يجعل من هذا الميثاق أداة جامعة لتوجيه الذكاء الاصـطناعي نحو خدمة الدول العربية وخدمة "الإنسـان العربي" وتعزيز دوره في بناء مسـتقبل رقمي، ذكي، مسؤول، مستقل، ومتين الجذور.

يرتكز هذا الميثاق على ستّة ركائز أساسية كالتالي:

1. **الركيزة الأولى: الهوية والانتماء - ثقافة رقمية عربية راسخة وأصيلة**
2. **الركيزة الثانية: الابتكار الأخلاقي: تكنولوجيا ذكاء اصطناعي تلبي احتياجاتنا/أولوياتنا وتخاطب قيمنا**
3. **الركيزة الثالثة: الاستخدام الواعي: سيادة رقمية تحمي الانسان والمجتمعات العربية**
4. **الركيزة الرابعة: الحوكمة المرنة والفعالة للذكاء الاصطناعي: سياسات تستجيب لواقعنا وتتكيف مع وتيرة التطور التكنولوجي**
5. **الركيزة الخامسة: التكامل العربي والريادة في الابتكار الرقمي: شراكات عربية تعزّز القوة الجماعية والتأثير العربي**
6. **الركيزة الســادســة: الاســتدامة الشــاملة: ذكاء اصــطناعي يحترم البيئة ويخدم التنمية العادلة للأجيال القادمة**

1. الركيزة الأولى: الهوية والانتماء - ثقافة رقمية عربية راسخة وأصيلة

في عصر الذكاء الاصطناعي الذي تحكمه **الخوارزميات العابرة للحدود**، تبرز الحاجة لصون **الهوية الثقافية العربية** والمحافظة عليها من الانصـــهار والاندثار، وإثراء النماذج الذكية بمعطيات ومحتوى يعكسان مبادئنا وقيمنا وتاريخنا.

وحتى لا يؤدي اســتخدام الذكاء الاصــطناعي وتطبيقاته إلى إلحاق أي ضــرر بالمســتخدمين في المنطقة العربية، فمن الضـروري أن يكون متوافقًا مع المبادئ الأخلاقية والثقافية العربية، فضـلا عن تماشـيه مع القيم الإنسـانية العالمية الخاصـة بحماية كرامة الإنسـان وضـمان احترام حقوقه الأسـاسـية، مع التأكيد على أن يسـهم في تعزيز تماسـك النسـيج الاجتماعي والحفاظ على التراث الثقافي والقيمي للمنطقة العربية.

- **إيمانًا منا** أن الذكاء الاصـــطناعي ليس مجرد تكنولوجيا أو مجموعة تقنيات، بل هو ناقل للقيم واللغة والثقافة، فإننا ندرك أن الأنظمة الذكية لا تعمل في نطاق تقني-تكنولوجي بحت، بل تتفاعل مع المجتمع، وتؤثر في صياغة أنماط الحياة من خلال تشكيل تصورات وآراء الافراد وســـلوكهم. فالذكاء الاصـــطناعي يعكس، من خلال الخوارزميات والبيانات التي يولدها، الخلفيات الثقافية والقيمية للبيئة التي نشـأ فيها، مما يجعله أداة قوية تحمل في طياتها قدرة التأثير العميق على الهوية، واللغة، والمعايير الأخلاقية، والاجتماعية.

ومن هذا المنطلق:

- **نعتبر** أن الذكاء الاصـــطناعي يعدّ فرصـــة اســـتراتيجية فريدة للمســـاهمة في صـــون الثقافة العربية وتعزيز حضـــورها في الفضـــاء الرقمي العالمي، من خلال تطوير أنظمة ذكية تفهم وتتحدث اللغة العربية، وتحترم الخصوصيات الاجتماعية، وتجسد القيم الإنسانية النابعة من تراثنا الحضاري.

نؤكّد على:

- أن تطوير واستخدام وحوكمة تقنيات الذكاء الاصطناعي يجب أن ينبني على أساس احترام الكرامة الإنسانية المتجذرة في القيم الأخلاقية والهوية الثقافية العربية الإسلامية، لتكون وسيلة للتعددية الثقافية، لا لفرض وهيمنة نماذج ثقافية أو قيمية على حساب الخصوصيات المحلية. ونضمن بذلك أن تكون الابتكارات التكنولوجية الذكية في خدمة الانسان عبر تعزيز العدالة والمساواة وعدم التمييز في تصميم/ تطوير ونشر واستخدام وحوكمة النظم الذكية، مع مراعاة وحماية الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للدول العربية.

وندعو إلى العمل على ترسيخ الحضور الثقافي العربي في فضاء الذكاء الاصطناعي، وضمان أن تكون لغتنا وقيمنا جزءا لا يتجزأ من المستقبل الرقمي العالمي الذكي من خلال المبادئ التوجيهية التالية:

مبدأ 1-1: احترام التنوع والخصوصية الثقافية العربية

مراعاة الخصوصيات القيمية والدينية والاجتماعية للدول العربية عند تصميم وتطبيق واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع حماية الخصوصية الثقافية واللغوية وضمان عدم الإسهام في تشويهها أو تهميشها. والالتزام بمكافحة التحيزات التي تمس الهوية العربية، وتصميم أنظمة تحترم التنوع القيمي والثقافي واللغوي في العالم العربي.

مبدأ 1-2 : مراعاة وترسيخ القيم الأخلاقية والاجتماعية العربية

تضمين القيم الأخلاقية والدينية والمعايير الاجتماعية في تصميم وتطبيق الأنظمة الذكية، بما يضمن ملاءمة الذكاء الاصطناعي للبيئة العربية. ويشمل ذلك الالتزام بصون الهوية العربية واحترام القيم الأخلاقية والتقاليد الاجتماعية والثقافية المتجذرة في المجتمعات العربية والإسلامية، مع دمج المرجعية الحضارية والقيم الأصيلة في تطوير واستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي، بما يحفظ الأصالة ويعزز الهوية العربية.

مبدأ 1-3 : تمكين الهوية العربية عبر المحتوى الرقمي

تحفيز إنتاج محتوى رقمي يعكس الرؤية والثقافة العربية، بما يسهم في تصحيح الصور النمطية عن العالم العربي، وتطوير حلول ذكية تعبّر عن الهوية العربية وتستجيب لاحتياجات

المواطن العربية. والعمل على دعم مبادرات الذكاء الاصـطناعي التي تسـاهم في نشـر الثقافة العربية وتعزيز حضـورها الرقمي عالميًا. ويشـمل ذلك المحافظة على التراث الرقمي العربي عبر اسـتغلال تقنيات الذكاء الاصـطناعي في رقمنه النصـوص التاريخية والفنون والعادات والتقاليد، لضمان استمرارية تأصيل الهوية العربية للأجيال القادمة.

مبدأ 1-4 : تعزيز الهوية اللغوية كركيزة أساسية للتواصل والمعرفة

تعزيز اللغة العربية في بيئات الذكاء الاصـطناعي كوسـيلة أسـاسـية للتواصـل والمعرفة، من أجل ضـمان حضـور قوي للهوية اللغوية والثقافية العربية في المسـتقبل الرقمي الذكي، وتوفير بيئة رقمية شـاملة تدعم اسـتخدام اللغة العربية في جميع المجالات التقنية، وذلك من خلال إنشـاء قواعد بيانات لغوية مفتوحة، وتطوير نماذج وواجهات تدعم اللغة العربية الفصـحى واللهجات المحلية، والاستثمار في تقنيات المعالجة والترجمة.

مبدأ 1-5 : تكريس الانتماء المجتمعي الرقمي وحماية القيم الأسرية

المحافظة على التماسك الأسري والمجتمعي وتعزيز الشعور بالانتماء الرقمي لدى المواطن العربي ، من خلال تصـميم حلول ذكيـة تحترم القيم الاجتمـاعيـة وتعكس الهويـة الثقـافيـة وتسـتجيب لاحتياجات المجتمعات المحلية. كما يُراعى في تطوير هذه الأنظمة ألا تؤدي إلى تفكيك النسـيج الاجتماعي أو تقويض منظومة القيم الأسـرية. وفي هذا السـياق، يتوافق هذا المبدأ مع المبادئ الدولية التي تؤكد على وضع "الإنسـان أولًا" في صـلب الذكاء الاصـطناعي، بما يضمن بناء مجتمعات عربية متماسكة، آمنة، وعادلة في الفضاء الرقمي..

مبدأ 1-6 : حماية السيادة الثقافية ومقاومة التغريب الرقمي

عدم استخدام الذكاء الاصطناعي للتلاعب بوعي أو طريقة تفكير الأفراد أو تضليلهم من خلال تجنب فرض نماذج فكرية أو ثقافية غير منسـجمة مع المجتمعات العربية، وتعزيز السـيادة الثقافية. والالتزام بالعمل على ضـمان عدم انحراف تقنيات الذكاء الاصـطناعي نحو فرض أنماط فكرية أو ثقافية دخيلة تتعارض مع المرجعيات العربية الإقليمية والمحلية.

2. الركيزة الثانية: الابتكار الأخلاقي - تكنولوجيا ذكاء اصطناعي تلبي احتياجاتنا / أولوياتنا وتخاطب قيمنا

في السياق العربي الذي يزخر بتنوع ثقافي وموارد بشرية واعدة، يبرز جليا أن الابتكار والتجديد في مجال الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يقتصر حصرًا على نماذج وتقنيات مستوردة من الخارج، بل يمكن أن ينبع من واقع مجتمعاتنا، ويعبّر عن أولوياتنا، ويلبي احتياجاتنا، ويخدم دولنا ومجتمعاتنا بالارتكاز على منظوماتنا القيمية والحضارية.

كما أن التنوع الثقافي والحضاري العربي يشكل رصيدًا معرفيًا فريدًا يمكن أن يغني الذكاء الاصطناعي بمقاربات متعددة وثرية، تعكس ثراء المجتمعات العربية وتنوّع رؤاها لخدمة المصالح المشتركة. هذا إلى جانب أن الطاقات الشبابية، والكفاءات البحثية، وروح المبادرة المنتشرة في منطقتنا، هي عوامل تمكينية هائلة قادرة على إطلاق مسارات ابتكار محلية، تعزز الاستقلالية الرقمية، وتكرّس السيادة التقنية والمعرفية للمنطقة.

إيمانا منا أن:

- الذكاء الاصطناعي ليس أداة جاهزة تنقل كما هي، بل هو نتاج بيئة فكرية ومعرفية، يمكن أن يكون الحضور العربي فاعلاً في بناء خوارزمياته، وتشكيل بياناته، وتوجيه مخرجاته
- الابتكار الأخلاقي والمسؤول لا يقتصر على الجوانب التقنية أو الاقتصادية فقط، بل يشمل أيضا البعد الإنساني، الذي يُعد جوهر أي تحول رقمي مسؤول. وهذا يعني تطوير تقنيات تراعي القيم المجتمعية العربية، وتحترم الإنسان وكرامته، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- الإمكانيات والطاقات البشرية التي تزخر بها المنطقة العربية تمكّنها من الريادة في المجال الرقمي وبناء مستقبل مستدام قائم على المعرفة والابتكار إذا استثمرت ووظفت بشكل مدروس ومحكم.

نؤكّد على أن :

- بناء منظومة ذكاء اصطناعي عربية ليس خيارًا، بل ضرورة استراتيجية تمكننا من أن نمر من دور المستهلك السلبي إلى المنتِج والمبتكِر، ومن دور المتلقي إلى دور الشريك الفاعل في رسم ملامح المستقبل الرقمي العالمي
- الابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي لا يمكن أن يكون فاعلًا ومستدامًا في دولنا العربية إلا إذا كان منبثقًا من واقعنا الثقافي والاجتماعي، وموجّهًا لخدمة أولوياتنا التنموية، ومراعيًا لمبادئنا الأخلاقية.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي ليست عبئًا، بل هي فرصة لصياغة نموذج عربي فريد في هذا المجال الحيوي، يوازن بين التقدّم التقني/التكنولوجي والاحترام العميق للمواطن العربي، وكرامته وقيمه ومبادئه.

ندعو إلى الالتزام بالعمل على:

- دعم الابتكار المحلي ضمن منظومة ابتكار عربية متكاملة، تستثمر في الطاقات الشبابية، والبحث العلمي المحلي، والمبادرات المجتمعية، وتنبني على أخلاقيات تحترم الانسان، وترسخ ريادتنا الرقمية وفق أولوياتنا الذاتية وخصوصيتنا
- تعزيز السياسات والبيئات الداعمة للابتكار الأخلاقي والمسؤول، وتحفيز التعاون بين المؤسسات الحكومية، والجامعات، والقطاع الخاص، والمنظمات الحكومية المتخصصة، والمجتمع المدني، لتطوير حلول ذكية تسهم في معالجة التحديات التنموية والاجتماعية في بلداننا، وتعزز ريادتنا الرقمية على أسس ذاتية ومستقلة، تراعي تنوعنا وتعبّر عن تطلعاتنا.

ونقترح المبادئ التوجيهية التالية:

مبدأ 2-1 : توجيه الابتكار لخدمة المواطن العربي -"المواطن/الإنسان العربي أوّلا"

تصميم وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يخدم المواطن العربي، ويحترم كرامته، ويضع احتياجاته الفعلية وأولوياته في صميم عمليات الابتكار، لضمان تحقيق التنمية البشرية من جهة والرفاه المجتمعي في دول المنطقة من جهة أخرى.

مبدأ 2-2 : تأكيد التوازن بين التقدّم التكنولوجي "الذكي" والقيم الأخلاقية

ضـــمان أن يكون الابتكـار الـذكي مصـــحوبًا بـالوعي الأخلاقي، وجعـل القيم الإنســـانيـة عـامّـة والخصـوصـيات الثقافية والاجتماعية في المنطقة العربية على وجه الخصـوص، ركيزة أسـاسـية في مسـار تطوير تقنيات الذكاء الاصـطناعي، بما يحقق التقدم التكنولوجي المنشـود والاسـتفادة من خدمات الذكاء الاصطناعي دون المساس بالمبادئ الأخلاقية.

مبدأ 2-3: ترسيخ أولوية السياق العربي

تجسـيد القيم والثقافة العربية في تصـميم النماذج الذكية، وتوجيه الابتكار نحو معالجة التحديات المحلية والقطاعية في المنطقة العربية، مثل الصـــحة، والتعليم، والزراعة، والإدارة، بما يضـــمن مواءمة التقنيات مع احتياجات المجتمعات العربية وتطلّعات شعوبها.

مبدأ 2-4: تعزيز الشمول والعدالة في الابتكار

مراعاة احتياجات جميع الفئات المختلفة من المجتمع عند تطوير تقنيات الذكاء الاصـطناعي، من خلال تحفيز الابتكار لخدمة المناطق الريفية والفئات الضـــعيفة، بما في ذلك الأشـــخاص ذوي الإعاقة، وضـمان مشـاركة فعالة لجميع هذه الفئات، خاصـة النسـاء والشـباب، في تصـميم الحلول الذكية وحسن استخدامها، بما يضمن المساهمة في رأب الفجوات مهما كان نوعها وتحقيق تنمية رقمية عادلة وشاملة.

مبدأ 2-5: تعزيز الابتكار المسؤول

الالتزام بضـــمان أن يكون الابتكار الذكي مصـــحوبا بالوعي الأخلاقي، وجعل القيم الإنســـانية عامّة وخصوصيات المنطقة بصفة خاصّة ركيزة أساسية في مسار تطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يحقق التقدم التكنولوجي المنشـود والاسـتفادة من خدمات الذكاء الاصـطناعي دون المسـاس بالمبادئ الأخلاقية، بالإضافة إلى ضمان خضوع الابتكارات في الذكاء الاصطناعي للمساءلة، ومنع استخدامها لأغراض تمييزية أو تهديد للأمن الاجتماعي أو انتهاك للخصوصية الفردية، بما يضمن توجيه الابتكار نحو خدمة الصالح العام واحترام القيم المجتمعية.

مبدأ 2-6: توطيد الاستقلالية التكنولوجية والاعتماد على الذات

الارتقاء بالبحث والتطوير المحلي والاستقلالية التكنولوجية من خلال دعم الابتكار العربي في الذكاء الاصطناعي، وتطوير حلول تنبع من البيئة المحلية وتراعي القيم الأخلاقية الخاصة بها، بما يسهم في تقليل التبعية الخارجية ويعزّز السيادة الرقمية والريادة الإقليمية في نفس الوقت.

3. الركيزة الثالثة: الاستخدام الواعي - سيادة رقمية تحمي الإنسان والمجتمعات العربية

في ظل التحولات والتطوّرات المتسارعة للذكاء الاصطناعي وتقنياته، لم تعد السيادة الرقمية خيارًا يمكن تأجيله أو التغاضي عنه بل أصبحت ضرورة استراتيجية حيوية وملحّة للدول العربية. فالاستخدام غير الواعي وغير المسؤول للتقنيات الذكية، لا يهدّد خصوصية الأفراد فحسب، وإنما قد يعرض مجتمعات ودول بأكملها للهيمنة الرقمية والتبعية التكنولوجية، ويحد من قدرتها على التحكّم في مصيرها الرقمي.

إيمانًا منا بأن كرامة الانسان، وحماية خصوصيته، واستقلال قراراته الرقمية، هي أولويات لا يمكن المساومة عليها، أو التفريط فيها، فإننا نعتبر أن الاستخدام الواعي والمسؤول للذكاء الاصطناعي يجب أن يكون موجهًا بوعي مجتمعي، وبدعم أطر تنظيمية تراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية في العالم العربي، ويجب أن يوظف بما يحمي بيانات الأفراد وخصوصياتهم، ويمنع التحيزات، ويضمن العدالة في الوصول والاستخدام، مع مراعاة الأطر القانونية والخصوصيات لكل دولة.

نؤكّد على:

- ضرورة تعزيز الوعي الرقمي لدى الأفراد والمؤسسات حول حقوقهم وواجباتهم في الفضاء الرقمي وتمكينهم من أدوات الحماية الرقمية، وتشجيع الشفافية والمساءلة في استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي.

- أهمية بناء قدرات وطنية للتحكم في البنى التحتية الرقمية، وتطوير حلول عربية للذكاء الاصطناعي تسهم في حماية بيانات المواطنين، وتعزز الأمن الرقمي، وتجنب الاعتماد الكلي على تقنيات أجنبية قد لا تراعي مصالحنا أو ثقافتنا.
- ضرورة وضع استراتيجيات وسياسات وطنية وإقليمية تضمن الاستخدام المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي.
- تشجيع الاستقلالية الرقمية عبر الاستثمار في البنى التحتية والبحث والتطوير، وبناء أنظمة رقمية ذكية عربية تعبّر عن أولويات شعوبنا وتحمي سيادتنا.

ندعو إلى الالتزام بالعمل على:

- تعزيز الأمان والسلامة الرقمية والتصدي للاستخدامات الخطرة أو غير الأخلاقية من أجل حماية المستخدم والمجتمع
- حماية الخصوصية والمعطيات/البيانات الشخصية: احترام حقوق الأفراد في التحكم في بياناتهم بهدف حماية الكرامة الرقمية
- توظيف الذكاء الاصطناعي بحذر ومسؤولية، لحماية حقوق الأفراد، وتعزيز الأمن وترسيخ الاستقلال الرقمي الوطني والإقليمي.

ونقترح المبادئ التوجيهية التالية:

مبدأ 3-1 : تعزيز الأمان والسلامة الرقمية وحماية المستخدم والمجتمع

توظيف التقنيات الذكية لخدمة الصالح العام وحماية الأفراد، مع احترام القيم المجتمعية والحقوق الأساسية، وضمان الأمن والسلامة الرقمية عبر استيفاء معايير الأمان ومواجهة المخاطر في جميع مراحل التطوير والتشغيل واتخاذ القرار، مع الالتزام بالإفصاح الفوري عن الخروقات الأمنية للجهات القانونية المخولة ومعالجتها بفعالية لضمان الثقة والاستمرارية.

مبدأ 3-2 : حماية الخصوصية والمعطيات/البيانات الشخصية

احترام حقوق الأفراد في التحكم في بياناتهم بهدف حماية الكرامة الرقمية وضمان استفادة جميع الأفراد، دون تمييز، من خدمات أنظمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي مع احترام الحريات والحقوق

الأساسية وحماية الخصوصية، ومنع أي تتبع أو مراقبة غير مشروعة لبياناتهم أو تفاعلهم الرقمي. والالتزام بضمان جودة البيانات من حيث الدقة والسلامة والشمول والنزاهة، وجمعها واستخدامها بطريقة قانونية تراعي الخصوصية وحقوق الملكية الفكرية، مع الشفافية في الإفصاح عند الضرورة.

مبدأ 3-3 : دعم الشفافية في كيفية اتخاذ القرار بواسطة الأنظمة من أجل بناء الثقة

ضمان الشفافية في النظم الذكية من خلال توفير شرح واضح للخوارزميات وملاءمة البيانات المستخدمة، مع إمكانية تتبع القرارات. والالتزام بالإفصاح عن المخاطر المحتملة مثل التحيّزات، وتمكين الأفراد من حقّ الطعن في القرارات مع ضمان المراجعة البشرية.

مبدأ 3-4 : ضمان العدالة وعدم التمييز والتحيز الخوارزمي

المساواة وتحقيق الرفاه للجميع: ضمان تكافؤ الفرص في تصميم وتطبيق واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لجميع الفئات والمناطق، مع تجنب التمييز على أساس الجنس، العمر، الصحة، الوضع الاقتصادي أو السياسي. واحترام التنوع الاجتماعي والثقافي، مع مراعاة الخصوصية الثقافية والاجتماعية وتعزيز استخدام اللغة العربية لضمان التمثيل العادل في الأنظمة الذكية، ومنع تهميش الهويات المحلية.

مبدأ 3-5 : التقيّد بتحديد المسؤوليات والعدالة القانونية

تحديد المسؤوليات القانونية عند حدوث أضرار من أجل ضمان العدالة القانونية: تحديد المسؤوليات بوضوح بين الأفراد والمستفيدين من تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع ضمان عدم التلاعب بالقرارات أو التنصل من المسؤولية. وضمان حماية الحريات الشخصية وعدم تأثير الذكاء الاصطناعي على معتقدات الأفراد أو التلاعب بها، مع الحفاظ على استقلاليتهم في اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ضمان حقوق الأفراد في التقاضي والمراجعة لضمان أن تكون المبادئ الأخلاقية في صميم تصميم وتشغيل هذه الأنظمة الذكية.

مبدأ 3-6 : المحافظة على الاستقلال البشري

العمل بأن تكون تقنيات الذكاء الاصـــطناعي أدوات مســـاعدة فقط، ولا ينبغي أن تحل محل القرارات البشـــرية في المجالات الاســـتراتيجية وذات الأهمية والأولوية القصـــوى التي تؤثر على الكرامة وحقوق الأفراد. والعمل أن تظل الســـلطة دائما بيد الانســـان، وذلك لاســـتخدام الذكاء الاصـــطناعي لتحســـين الكفاءة وتوفير خيارات جديدة، بينما يبقى القرار النهائي بيد الأشـــخاص المتخصّصين وصانعي القرار.

مبدأ 3-7 : مراعاة الفئات الهشة والأكثر عرضة للمخاطر

وضع ضوابط أخلاقية صارمة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الفئات الهشة، بما في ذلك الأطفال، والنسـاء، وذوي الإعاقة، وكبار السـن، لضـمان عدم اسـتغلالهم أو الإضـرار بهم. والالتزام بحماية هذه الفئات من التمييز أو الأذى الناتج عن تطبيقات الذكاء الاصطناعي، مع ضمان احترام حقوقهم ورفاهيتهم بشـكل كامل. والالتزام بوضـع آليات مراقبة تضـمن توفير الحماية القانونية والأخلاقية التي تحول دون التأثير السلبي على حياتهم أو اتخاذ قرارات تمس كرامتهم.

4. الركيزة الرابعة: الحوكمة المرنة والفعالة للذكاء الاصطناعي - سياسات تستجيب لواقعنا وتتكيف مع وتيرة التطور التكنولوجي

في ظل التحديات الرقمية العالمية المتسـارعة والخصـوصـية التي تتميّز بها المنطقة العربية، تعد الحوكمة الرشـيدة للذكاء الاصـطناعي ضـرورة ملحّة لضـمان توافق السـياسـات والتشـريعات مع الخصـوصـيات الوطنية والإقليمية (التي تمّ النص عليها سـابقا)، وتحقيق توازن عادل ودقيق بين تشـجيع الابتكار وحماية المجتمعات من المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا البازغة والتقنيات الذكية وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي.

في هذا الســـياق، نحتاج إلى **"الحوكمة"** لتكون أكثر من مجرد تنظيم، بل أن تكون آلية ومنظومة متكاملة وديناميكية لديها القدرة والســـلاســـة للتكيّف المســـتمر مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، مع عكس تطلعات الأفراد والحكومات.

إيمانًا منا بأن الشـفافية، والمسـاءلة، والمشـاركة المجتمعية هي ركائز لا غنى عنها لأي نظام حوكمة فعال، فإننا نعتبر أن بناء منظومة حوكمة للذكاء الاصـطناعي في المنطقة العربية يجب أن ينطلق من الواقع العربي، ويأخذ بعين الاعتبار الفوارق التنموية، والاحتياجات المحلية، والمصـالح الاستراتيجية للدول العربية، دون نسخ أو استيراد أطر وقوالب خارجية جاهزة.

نؤكّد على أن الحوكمة الرشيدة للذكاء الاصطناعي تشمل:

- وضـع تشـريعات وأُطُر قانونية حديثة ومرنة قادرة على مواكبة تطورات الذكاء الاصـطناعي وحامية للحقوق والحريات.
- إرساء رقابة فعّالة ومستقلة على النظم الذكية وآليات اتخاذ القرارات الالية إلى جانب مساءلة مؤسسية واضحة تضمن عدم الإفلات من المسؤولية وتبعاتها عند الإخلال أو الضرر.
- مشـاركة مجتمعية واسـعة في رسـم السـياسـات الرقمية تشـمل الخبراء، والقطاع الخاص، والمنظمات الحكومية المتخصصة والمجتمع المدني والمواطنين (المستعملين).

ندعو إلى الالتزام بالعمل على:

- وضـع أُطُر حوكمة رقمية متكاملة تسـتجيب للتطورات المتسـارعة في الذكاء الاصـطناعي وتحترم الخصـوصـيات والقيم العربية وتُترجم تطلّعات المواطن العربي إلى سـياسـات رقمية فعالّة.
- إنشـاء هيئات تنظيمية وطنية وإقليمية مختصـة بأخلاقيات وتقنيات الذكاء الاصـطناعي لتحقيق التوازن المسـتمر بين تسـريع الابتكار من جهة وحماية الخصـوصـيات القيمية والاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

- إتاحة آليات للشفافية والانفتاح في القرارات والسياسات المتعلقة بالتقنيات الذكية، وتمكين آليات التظلم والرقابة المجتمعية.

ونقترح المبادئ التوجيهية التالية:

مبدأ 4-1: اعتماد الشفافية المؤسسية

الإفصاح الواضح عن السياسات والتوجهات في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، مع الحرص على تمكين المجتمع من فهم هذه السياسات وتقييمها، بما يعزز الثقة والرقابة المجتمعية ويضمن استخداما مسؤولا وواعيا لهذه التكنولوجيا ومختلف تقنياتها.

مبدأ 4-2 : تكريس التشاركية في صنع السياسات

إشراك جميع الفاعلين من القطاع العام والخاص والمنظمات المتخصّصة والمجتمع المدني والمجتمع الأكاديمي في وضع السياسات المنظمة للذكاء الاصطناعي، بما يعزز الشفافية والشمول ويضمن تلبية احتياجات مختلف الأطراف المعنية.

مبدأ 4-3 : الالتزام بالمساءلة القانونية والأخلاقية

الالتزام بتحديد المسؤوليات بوضوح على مستوى الأفراد والمؤسسات في حال حدوث إخلال في استخدامات الذكاء الاصطناعي، وإنشاء آليات فعّالة للمحاسبة تضمن الامتثال للمعايير القانونية والأخلاقية في جميع المراحل.

مبدأ 4-4 : التقيّد بالاستقلالية التشريعية والاستجابة للواقع المحلي

تطوير سياسات وأطر قانونية عربية منبثقة من الواقع المحلي وتتناسب مع الخصوصيات الوطنية والاجتماعية والثقافية لكل دولة عربية، بما يضمن السيادة القانونية ويعزز الفاعلية والقبول المجتمعي للسياسات الرقمية.

مبدأ 4-5: إرساء التوازن بين الابتكار والتنظيم

العمل على إرســاء المرونة التشــريعية وتعديل القوانين عند الحاجة لمواكبة التطوّر التكنولوجي من خلال تطوير تشــريعات ذكية توفر المرونة اللازمة لدعم الابتكار في الذكاء الاصــطناعي، مع ضـمان عدم الإضـرار بالمصـلحة العامة أو تقويض الحقوق الأسـاسـية. واعتماد آليات تشـريعية دوريـة للمراجعـة والتحـديـث لمواكبـة التطور التكنولوجي وتحقيق التوازن بين الابتكـار الـذكي والتنظيم.

مبدأ 4-6 : تشجيع الرصد والتقييم المستمر

المراجعة والتحديث المســتمر للأداء الأخلاقي للأنظمة الذكاء الاصــطناعي من أجل التحســين المسـتمر: اعتماد آليات دورية لتقييم السـياسـات الرقمية والأنظمة المتعلقة بالذكاء الاصـطناعي، مع تحديثها بانتظام بما يتماشــى مع التطورات التكنولوجية الســريعة، لضــمان التحســين المتواصل والحد أو منع المخاطر المحتملة.

مبدأ 4-7 : دعم الاشراف البشري

إبقاء القرار النهائي بيد الإنســان، مع تقليل الاعتماد المفرط على الأنظمة الذكية. وفرض إشــراف بشري إلزامي في اتخاذ القرارات المحورية وذات الأثر البالغ، لضمان المساءلة والحد من المخاطر المحتملة.

5. الركيزة الخامسة: التكامل العربي والريادة في الابتكار الرقمي - شراكات عربية تعزّز القوة الجماعية والتأثير العربي

يمتلك العالم العربي فرصــة اسـتراتيجية لصـياغة نموذج تعاون رقمي مشـترك في مجال الذكاء الاصــطناعي، يقوم على الثقة المتبادلة وتكامل القدرات والخبرات بين الدول العربية. ففي ظل التحديات العابرة للحدود التي يفرضــها الذكاء الاصــطناعي، هناك ضــرورة ملحّة لعمل جماعي منسـق يحفظ السـيادة الرقمية، ويعزز المصـالح المشـتركة في مواجهة نماذج الهيمنة التكنولوجية العالمية. هذا المنهج يجب أن يقوم على الثقة المتبادلة، وتنســيق الســياســات من أجل توحيد الصوت العربي في التجمّعات الدولية لحماية المصالح المشتركة.

إيمانًا منا أن التعاون العربي الموثوق في المجال الرقمي هو ركيزة رئيسية لسيادتنا الرقمية، وعنصر لا غنى عنه لتعزيز قوّة تفاوضنا على الصعيد العالمي، فإننا ندرك أن بناء مستقبل رقمي آمن وعادل يتطلّب تعاونا إقليميا شاملا، يكرّس الثقة، ويعزز الانفتاح، ويتيح تبادل المعرفة والموارد والخبرات بما يخدم جميع الدول العربية.

نؤكّد على أهمية:

- بناء الثقة الرقمية المشتركة من خلال مشاريع تعاونية مشتركة، ومراكز تميز إقليمية.
- تبادل الخبرات والمعارف التقنية والأخلاقية بين المؤسسات البحثية والتنظيمية في الدول العربية.
- تنسيق السياسات والتشريعات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي على المستوى الإقليمي.
- توحيد الصوت العربي في المحافل الدولية لتعزيز الحضور والمساهمة في صياغة معايير الذكاء الاصطناعي العالمية، بما يراعي مصالحنا وقيمنا.

ندعو إلى الالتزام بالعمل على:

- تعزيز الشراكات الإقليمية الفعالة في البحث والتطوير، والتعليم، وريادة الأعمال في الذكاء الاصطناعي.
- إطلاق مبادرات عربية مشتركة لتطوير أدوات وتطبيقات ذكاء اصطناعي مفتوحة المصدر تستجيب للاحتياجات المحلية وتراعي المبادئ
- وضع آليات للتعاون بين الدول العربية في مجالات تنظيم، ومراقبة، وتقييم استخدامات الذكاء الاصطناعي.
- بناء منصات رقمية عربية موحّدة تعكس رؤية جماعية، وتعزز الإنتاج الرقمي العربي المشترك وتعزز من الموقف العربي الموحد في المحافل الدولية

ونقترح المبادئ التوجيهية التالية:

مبدأ 5-1: تعزيز التعاون السيادي

ضمان حماية السيادة الوطنية في مجالات التعاون الرقمي، من خلال التأكد من أن جميع أشكال التعاون الدولي لا تمس الاستقلال السياسي أو التقني للدول العربية. ويقوم هذا التعاون على أساس طوعي يُراعي المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، ويُسهم في تعزيز التكامل الرقمي العربي، مع الحفاظ على الخصوصيات الوطنية والمصالح العليا للدول العربية، خاصة عند الانخراط مع الأقاليم والتكتلات الإقليمية الأخرى.

مبدأ 5-2 : توحيد الرؤى والمواقف العربية

تنسيق المواقف العربية في المحافل الدولية المتعلقة بأخلاقيات وتنظيم الذكاء الاصطناعي، من أجل تكوين صوت عربي موحد يضمن حضورا وتأثيرا عربيا فاعلا في النقاشات والقرارات العالمية.

مبدأ 5-3 : تأكيد تبادل المعرفة والخبرات للتطوّر الجماعي

تشجيع إنشاء آليات فعالة لتبادل المعارف، البيانات، الخبرات الفنية، والدروس المستفادة وقصص النجاح بين الدول العربية، من أجل تسريع التطوّر الجماعي ورأب الفجوات بين الدول العربية وتعزيز التعاون المشترك في مجال الذكاء الاصطناعي.

مبدأ 5-4 : تطوير البنى التحتية المشتركة

التعاون من أجل بناء بنى رقمية مشتركة، مثل مراكز البيانات والنماذج اللغوية العربية، التي تخدم الأمن الرقمي الجماعي وتعزز الاكتفاء الذاتي العربي في مواجهة التحديات الرقمية العالمية.

مبدأ 5-5 : تعزيز الابتكار التشاركي

التعاون من أجل إطلاق مشاريع إقليمية مشتركة للبحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي، بهدف تعظيم الأثر وتقليل التكلفة، وتعزيز الإنتاج المعرفي والتقني العربي المشترك بما يخدم المصالح الإقليمية.

مبدأ 5-6 : إرساء الشفافية والثقة المتبادلة

تعزيز الثقة الرقمية من خلال اعتماد معايير عربية مشـــتركة للشـــفافية، وحوكمة البيانات، وأمن المعلومات، مع ضمان وضوح الأهداف والمسؤوليات في التعاون لبناء شراكات قائمة على الثقة المتبادلة والشفافية في جميع المجالات والقطاعات بين الدول العربية.

مبدأ 5-7 : ترسيخ العدالة والشمول الإقليمي

ضـــمان اســـتفادة جميع الدول العربية، بمختلف مســـتوياتها التقنية والتنظيمية، من التعاون الإقليمي في مجال الذكاء الاصـــطناعي، مع مراعاة احتياجات الدول الأقل نموًا وتطوّرا في المجال لضمان التوزيع العادل للفرص والفوائد والتقليل من الفجوات.

6. الركيزة السادسة: الاستدامة الشاملة - ذكاء اصطناعي يحترم البيئة ويخدم التنمية العادلة للأجيال القادمة

تنطلق هذه القيمة من الرؤية العربية المشـتركة لمسـتقبل الذكاء الاصـطناعي والتي تسـتند إلى الأهداف الاسـتراتيجية السـتة التي تمّ التطرّق إليها سـابقا والتي، تراعي خصـوصـياتنا الثقافية والاجتماعية، وتســتند إلى مبادئ إنســانية وأخلاقية تعزز التنمية العادلة الشــاملة والمســتدامة تراعي حماية البيئة، وتصون الموارد، وتضمن العدالة بين الأجيال القادمة في مستقبل رقمي آمن ومتوازن. كل ذلك في إطار من الابتكار الأخلاقي، والســيادة الرقمية والحوكمة الرشــيدة، والتكامل العربي. وبهذا نكون قد ســاهمنا في التأســيس لتحول رقمي ذكي مســؤول يخدم المواطن العربي والمجتمعات، حاضرا ومستقبلا.

انطلاقًا من:

المســـؤولية الجماعية تجاه حماية البيئة وضـــمان حقوق الأجيال القادمة، يعد توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة الاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية عنصرًا محوريًا في التوجهات الأخلاقية لاستخدام هذه التقنية. فالذكاء الاصطناعي، إذا ما تم تطويره واستعماله بشكل مسؤول، يمكن أن يسهم في التصدي للتحديات البيئية الكبرى مثل تغيّر المناخ، واستنزاف الموارد، والتلوث، مع الإسهام في خلق فرص عمل جديدة، وتحسين جودة الحياة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي.

ومن أجل بناء مستقبل رقمي مستدام ومتوازن في العالم العربي، يجب اعتماد رؤية طويلة الأمد في تطوير وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية، بما في ذلك تقليل الأثر البيئي، وتحقيق الاستخدام الرشيد للموارد، وضمان استفادة جميع فئات المجتمع من إيجابيات هذا التقدم التكنولوجي، لاسيما فيما يتعلق بدعم فرص العمل اللائقة وتعزيز التنمية الشاملة.

إيمانا منا:

بأن الذكاء الاصطناعي يمثل أحد أهم التحولات التي تشهدها البشرية، وأن له تأثيرات عميقة على الإنسان والمجتمع والبيئة، وبأن العالم العربي يملك من المقومات الحضارية والثقافية والقدرات البشرية ما يؤهله لتوجيه هذا التحول بما يخدم مصالحه وقيمه، فإن مسؤوليتنا لا تقتصر على مواكبة هذا التطور فقط، بل على توجيهه بما يحقق العدالة، ويصون الكرامة، ويحمي كوكبنا للأجيال القادمة.

نؤكد على:

أهمية تطوير وتوظيف الذكاء الاصطناعي ضمن رؤية استدامة شاملة، تراعي استهلاك الموارد، وتحدّ من التلوث الرقمي، وتعزز الابتكارات الخضراء، وتعزز التكيف مع متغيرات سوق العمل بما يضمن مستقبلا مستداما أكثر توازنا وإنصافا للأجيال القادمة.

ندعو إلى العمل على:

- ترسيخ إطار قيمي عربي يوجّه تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بما يضمن: حماية البيئة، صون الموارد، تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، وتعزيز التنمية المستدامة البيئية والمجتمعية.

ونقترح المبادئ التوجيهية التالية:

من أجل ضمان انسجام تقنيات الذكاء الاصطناعي مع أهداف التنمية المستدامة، وحماية البيئة، والحفاظ على التوازن البيئي في المنطقة العربية وخارجها، ومن جانب آخر، تحقيق الاستدامة المجتمعية بما يضمن مصالح الأجيال القادمة ويحفظ حقوقهم المستقبلية.

مبدأ 6-1 : ترسيخ الاستدامة البيئية في تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي

دمج مبادئ الاستدامة البيئية في تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي، من خلال تصميم خوارزميات وتطبيقات عالية الكفاءة في استهلاك الطاقة، وتشجيع استخدام الموارد المتجددة في تشغيل مراكز البيانات، بما يحد من الانبعاثات الكربونية ويحافظ على النظم البيئية ويحسن جودة الحياة على المدى الطويل.

مبدأ 6-2 : تحفيز الابتكار الأخضر "البيئي" عبر الذكاء الاصطناعي

دعم إسهام الذكاء الاصطناعي في دعم الابتكار الأخضر من خلال تصميم واستخدام تطبيقات "خضراء" ذكية صديقة للبيئة، وتشجيع البحث والتطوير في حلول مستدامة تعزز كفاءة الطاقة، وتدعم الزراعة المستدامة والإدارة البيئية، وتحافظ على التنوع البيولوجي، وتساعد في مواجهة تحديات التغير المناخي وتساهم في عكس التدهور الذي بدأ يطال كوكبنا منذ سنوات طويلة.

مبدأ 6-3 : دعم السلامة البيئية

تبني أنظمة الذكاء الاصطناعي وتشغيلها وفق معايير صارمة تضمن سلامتها البيئية، من خلال تقييم تأثيراتها البيئية المحتملة قبل النشر وخلال التشغيل، واتخاذ التدابير الوقائية للحد من أي مخاطر قد تنجم عن استخدامها أو سوء استخدامها، مثل التلوث أو الاستنزاف غير المستدام للموارد. والالتزام بتصميم هذه الأنظمة لتكون قادرة على الاخذ بعين الاعتبار لهذه المخاطر البيئية والتفاعل معها بطرق آمنة، بما يضمن حماية النظم البيئية وسلامتها على المدى الطويل.

مبدأ 6-4 : تفعيل الشفافية والمساءلة البيئية

تعزيز الشفافية والمساءلة البيئية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي من خلال توفير بيانات واضحة حول الأثر البيئي، وضمان التزام المؤسسات بمعايير الاستدامة، وتفعيل آليات مساءلة دورية

تحدد المسؤوليات والجهات المعنية، بما يضمن وضوح العمليات وتأثيراتها البيئية لصانعي ومتخذي القرار والمستخدمين على حد سواء.

مبدأ 6-5: دمج البعد البيئي في السياسات الخاصّة بالذكاء الاصطناعي وترسيخ العدالة البيئية

دمج البعد البيئي في السياسات الوطنية الخاصة بالذكاء الاصطناعي لتعزيز التنمية المستدامة وتقليل الأثر البيئي للتقنيات الرقمية وتعزيز العدالة البيئية وحقوق الأجيال القادمة في تطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي، من خلال ضمان التوزيع العادل لفوائده البيئية، وتجنّب استغلال الموارد بشكل يفاقم من هشاشة المجتمعات أو الفئات الضعيفة أو يضر بها، مع اعتماد قرارات ومبادرات رقمية تراعي آثارها طويلة المدى وتضمن حق الأجيال المستقبلية في بيئة نظيفة ومستدامة.

مبدأ 6-6: تركيز التكيّف العادل لسوق العمل

تطوير سياسات تعليمية وتدريبية مرنة تستشرف التحوّلات التي يحدثها الذكاء الاصطناعي في سوق العمل لمواجهة التحوّلات التي يحدثها، والعمل على إعادة تصميم المناهج التعليمية لتواكب المهارات الجديدة المطلوبة مع التركيز على تنمية القدرات الرقمية والتفكير النقدي والابتكار وتوسيع برامج التعليم المستمر والتدريب المهني للفئات الأكثر عرضة لتأثيرات الأتمتة والرقمنة.

مبدأ 6-7 : تسريع تقليص الفجوات الرقمية والاجتماعية وفجوات "الذكاء"

ضمان تمكين جميع أفراد المجتمع، لا سيّما الفئات الضعيفة والمهمّشة، من الوصول إلى تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من إمكاناتها والعمل على إطلاق سياسات شاملة تعزّز المساواة في الفرص، وتعالج فجوات "الذكاء" والفوارق في الوصول واستعمال البنية التحتية الرقمية والمهارات وأيضا الخدمات الذكية.

"الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

*** الفصل الثالث: توصيات عملية للتنفيذ والمتابعة ***

تعد مواءمة هذا الميثاق مع السياسات والاستراتيجيات والتشريعات السارية أساسًا جوهريًا لضمان توافق تطبيقات الذكاء الاصطناعي مع القيم والمصالح الوطنية والعربية. إذ أن هذا الميثاق يشجع على تكامل مبادئه الأخلاقية مع السياسات العامة والاستراتيجيات الرقمية والتشريعات المعمول بها في الدول العربية، بما يعزّز من الحوكمة الرشيدة لتقنيات الذكاء الاصطناعي، ويضمن احترام حقوق الإنسان وحماية الخصوصية والعدالة والشفافية، كما يسهم في تعزيز التكامل والتنسيق بين الدول العربية في هذا المجال الحيوي.

ويدعو إلى:

- ضرورة استيفاء واستكمال التشريعات والقوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي وكافة التشريعات ذات الصلة.
- وجوب مراجعة التشريعات ذات العلاقة والتأكد من انسجامها مع هذا الميثاق وكذلك المواثيق الدولية المصادق عليها وحقوق الإنسان والمنظومة القيمية السائدة.
- التزام المصممين والمطوّرين بتوضيح المعارف والمهارات الضرورية لصحة ودقة وفاعلية أداء أنظمة الذكاء الاصطناعي ومكامن الخطر والخطأ والتحيز وطرق تلافي ذلك وتضمينهم تحذيرات وإشعارات حول الخطأ في الاستخدام داخل الأنظمة، وتقيّد المشغلين بذلك وتطوير قدراتهم التقنية بقدر كاف قبل التشغيل. وعلى المشغّل أو صاحب قرار التشغيل التأكد من ذلك.

1. أدوار ومسؤوليات أصحاب المصلحة

وإذ ندرك أن المواثيق و"الوثائق الأخلاقية" غير ملزمة قانونيا بطبيعتها، وأن العديد من الدول العربية قد أصدرت أو بصدد تطوير مواثيق وطنية خاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، فإننا نؤكّد على الطابع الإرشـــادي والتكميلي لهذا الإطار العربي المشـــترك، باعتباره مرجعًا جامعًا للقيم والمبادئ التي تراعي الخصـــوصـــيات الثقافية والاحتياجات التنموية للمنطقة مهما كان نوع الاختلافات والتفاوتات بين الدول.

ومن هذا المنطلق:

ندعو إلى:

- **الاعتماد الطوعي والمسؤول** من قبل كافة الأطراف الفاعلة من حكومات، شركات، مطورين ومؤسسات أكاديمية، منظمات متخصصة ومجتمع مدني، وإلى اعتماد الآليات المناسبة التي من شـــأنها تســـهيل تبنّي القيم والمبادئ التوجيهية الواردة فيه، نظرا لكونه إطارا مرجعيا أخلاقيا موجها لكافة الجهات الفاعلة في مجال الذكاء الاصـــطناعي في الدول العربية، ونظرا لبعده الشامل وصلاحيته كأساس استرشادي مشترك على المستوى الإقليمي.
- **التحول التـدريجي نحو التفعيـل العملي** من خلال تبني وإدمـاج هـذه المبـادئ التي وردت في الميثاق ضمن السياسات الوطنية العامة، ومدوّنات السلوك المؤسسية، والخطط التعليمية، بما يعزّز مناخ الثقة والشـــفافية والعدالة في تطوير واســـتخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية.

ونفتح الباب أمام المصادقة الطوعية الرسمية لهاذا الميثاق من قبل أصحاب المصلحة في المنطقة العربية، كخطوة حقيقية نحو بناء الثقة في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وبناء شراكات عربية قائمة على المبادئ والقيم المشتركة.

كما نشجع الجهات الملتزمة بمشاركة تجاربها وقصص نجاحها في المجال لتكون بمثابة قصص ملهمة للدول والأطراف الأخرى.

ونؤكّد على أصـــحاب المصـــلحة المتعددين في المنطقة العربية لتعزيز أدوارهم ومسـؤولياتهم في دعم تبنّي قيم ومبادئ هذا الميثاق وتكثيف العمل التشـاركي لضـمان تعزيز الريادة والسيادة الرقمية في المنطقة العربية في عصر الذكاء الاصطناعي.

وندعو:

أوّلا: الحكومات والجهات التشـــريعية إلى الاضـــطلاع بدور محوري في ترســـيخ المبادئ "الأخلاقية" للذكاء الاصطناعي من خلال:

- وضـع الأطر الاسـتراتيجية والقانونية والتنظيمية التي تضـمن التطوير والاسـتخدام الأخلاقي والمسـؤول والمنصـف لهذه التقنيات، مع مراعاة القيم الثقافية والدينية لمجتمعاتنا، من خلال دمج مبادئ هذا الميثاق ضمن السياسات والاستراتيجيات الوطنية للتحول الرقمي
- تعزيز المبادئ التوجيهية "الأخلاقية"، كالشـــفافية والمســـاءلة في اســـتخدام الذكاء الاصطناعي في القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والعدل، والقطاع المالي والمصرفي
- المســـاهمة في تنســـيق الجهود العربية الرامية إلى تطوير أطر حوكمة إقليمية متجانســـة خاصّة بالذكاء الاصطناعي
- تضـــمين مفاهيم "الأخلاقيات الرقمية" وخاصّـــة منها المرتبطة باســـتخدامات الذكاء الاصـطناعي ضـمن برامج التعليم والتدريب، بما يسـهم في بناء مجتمع رقمي عربي آمن، عادل، وشامل.

ثانيا: الهيئات التنظيمية إلى تعزيز دورهم التوجيهي والرقابي من أجل ضـــمان الامتثال للمبادئ التوجيهية لهذا الميثاق من خلال:

- العمل على إنشـــاء آليات مســـتقلة للتقييم الأخلاقي والمراجعة الدورية لأنظمة الذكاء الاصطناعي في القطاعين العام والخاص ومراقبة الجهات المطوّرة لهذه الأنظمة
- تطوير وإصـــدار إرشـــادات تنظيمية ولوائح تنفيذية تترجم مبادئ هذا الميثاق إلى معايير قابلة للتطبيق، وتشمل سبل الامتثال والعقوبات في صورة وجود أية تجاوزات

- متابعة التطوّرات الدولية في المجال التنظيمي، ومواءمتها مع الخصـــوصـــيات الثقافية والتنموية والأولويات الوطنية والإقليمية

ثالثا: القطاع الخاص والمطوّرين إلى الالتزام بتطوير واســـتخدام تقنيات وحلول الذكاء الاصطناعي بما ينسجم مع المبادئ الأخلاقية المنصوص عليها في هذا الميثاق من خلال :

- تطبيق مبادئ الابتكار والتصـــميم الأخلاقي منذ المراحل الأولى لتطوير الأنظمة الذكية (Ethics by Design) واعتماد آليات لتقييم الأثر الأخلاقي قبل طرح الأنظمة والتقنيات للاستخدام.
- الامتثال لمعايير الحماية الرقمية والتشـــريعات الوطنية ذات الصـــلة في كلّ مرحلة من مراحل دورة حياة المنتج، من التصميم إلى النشر والصيانة وذلك لتعزيز الشفافية وقابلية الفهم للأنظمة الذكية وحسن الالتزام بحماية البيانات والخصوصية
- اعتماد سياسات داخلية واضحة تعزز تقنيات ذكاء اصطناعي أكثر شمولا وعدالة وتتعامل مع القضـــايا الأخلاقية المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصـــطناعي على غرار : التحيز الخوارزمي، ضمان المسؤولية التقنية، الحد من الانحيازات، ...

رابعا: المؤســـســـات الأكاديمية ومراكز البحث إلى ترســـيخ المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصـــطناعي من خلال إدماج مفاهيم الأخلاقيات والمســـؤولية، العدالة الرقمية، والحوكمة الرشيدة ضمن المناهج التعليمية والتدريبية:

- العمل على إنشـاء مراكز / شـبكات تفكير إقليمية تنتج معرفة عربية أصـيلة في المجال وتسـهم في تشـكيل منظومة أخلاقية قائمة على القيم الخاصّـة بالمنطقة العربية وتطوير حلول تقنية مبتكرة تعزز المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي
- تعزيز اســـتخدام الذكاء الاصـــطناعي الواعي في التعليم المبكر: التأكيد على أهمية التربية الرقمية التي توازن بين الاســـتفادة من تقنيات الذكاء الاصـــطناعي كأدوات مســـاعدة في التعلم، وبين تنمية التفكير النقدي والتفاعل البشـــري والاســـتقلالية الذهنية. وتطوير محتوى تعليمي موجه للأطفال يراعي الفروق العمرية ويحد من الاعتماد المفرط على هذه التقنيات، بما يضمن نموا عقليا سليما ومتوازنا.

- تعزيز تمثيل الباحثين العرب في المبادرات الدولية المعنية بأخلاقيات الذكاء الاصـطناعي، وإيصال الصوت العربي ووجهة النظر الإقليمية في تطوير الأطر العالمية

خامسا: المنظمات والاتحادات المتخصّصة التابعة لجامعة الدول العربية إلى لعب دور تكاملي ومحوري في دعم تنفيذ هذا الميثاق وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال الذكاء الاصطناعي.

نظرًا إلى أن هذه المنظمات تمثّل من ناحيتها قناة مهمة لتمثيل الصـــوت العربي في المحافل الدولية، وتعزيز التعاون بين الإقليم العربي وســـائر الأقاليم الأخرى في مجال الذكاء الاصـــطناعي الأخلاقي والمسؤول، فإننا ندعو هذه المنظمات والاتحادات، كلّ من مجال اختصاصه إلى :

- المسـاهمة في صـياغة أطر تنظيمية ومؤشـرات قياس عربية مشـتركة ترتكز على مبادئ الميثاق، وتدعم تطوير بيئة رقمية آمنة ومنصفة.
- توفير منصات للحوار وتنسيق السياسات بين الدول العربية، وتبادل أفضل الممارسات والخبرات الفنية والتنظيمية.
- دعم مبادرات بناء القدرات في الدول العربية، وتمكين المؤســســـات من فهم وتطبيق مبادئ الحوكمة الأخلاقية للذكاء الاصطناعي
- رصد التقدّم الإقليمي ومتابعة الالتزام الطوعي بالدليل الإرشادي الذي يقدّمه هذا الميثاق.

سادسا: المجتمع المدني والمستخدمين إلى لعب دور فعال في تشكيل مستقبل الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية من خلال:

- رفع الوعي المجتمعي بمخاطر وفوائد الذكاء الاصطناعي، ونشر مفاهيم الحوكمة الرقمية، وحماية الخصـوصـية، وتعزيز الفهم العام للتأثيرات الاجتماعية والأخلاقية للتقنيات الذكية. وتشـجيع المواطنة الرقمية المسـؤولة والاسـتخدام الواعي لأدوات الذكاء الاصـطناعي في الحياة اليومية.
- تكثيف المشـــاركة في النقاشـــات العامة واللقاءات حول تطوير وتطبيق هذه التقنيات في الدول العربية، وتمثيل صوت المواطنين في صياغة السياسات ذات الصلة.

- رصـــد التجاوزات والانتهاكات الناتجة عن الاســـتخدامات غير الأخلاقية والضـــارة للذكاء الاصـطناعي، كالمراقبة المفرطة أو التمييز الآلي، والمطالبة بالشـفافية والمسـاءلة في جميع مراحل تصميم وتشغيل الأنظمة الذكية.
- إشراك أولياء الأمور والمربين مع توفير إرشادات وتدريبات تساعدهم على توجيه الأطفال لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل آمن ومفيد.

2. الآليات المقترحة للتنفيذ والمتابعة

نقترح الآليات التالية للمســـاعدة في تبني القيم والمبادئ التوجيهية التي أتت في هذا الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصـــطناعي وتحقيق الأهداف التي وضـــع من أجلها، بما يعزز الجهود العربية الجماعية نحو بناء منظومة ذكاء اصـــطناعي موحدة، تكون موثوقة من طرف الجميع، عادلة في حق الجميع وشاملة للجميع.

الآلية الأولى: التثقيف والتدريب الأخلاقي والمسؤول لكافة فئات المجتمع

- تنظيم حملات توعوية وطنية وإقليمية لتعريف مختلف فئات المجتمع بفوائد ومخاطر الذكاء الاصطناعي وأهميته الأخلاقية.
- تضمين برامج تدريبية متخصصة في "الذكاء الرقمي الأخلاقي" تستهدف:
  - صانعي السياسات والهيئات التنظيمية.
  - الموظفين الحكوميين.
  - المطورين والمبرمجين.
  - الإعلاميين والمهنيين في القطاعات ذات الصلة.
- إطلاق منصـــات إلكترونية توفر محتوى تدريبي مجاني باللغة العربية، حول الاســـتخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.
- تشـــجيع الجامعات والمعاهد والمدارس على تقديم دورات أكاديمية وتدريبية في أخلاقيات الذكاء الاصـــطناعي. والتركيز على تطوير برامج تعليمية موجهة للأطفال من خلال تصـــميم محتوى تعليمي يراعي الفروق العمرية ويعزز من قدراتهم العقلية دون الاعتماد الكلي على التقنيات الذكية.

الآلية الثانية: إدماج "الأخلاقيات الرقمية" في الاستراتيجيات والسياسات الوطنية

- إدراج مبادئ الميثاق ضمن الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الاصطناعي، والتحول الرقمي، والحوكمة.
- وضع معايير إلزامية تتعلق بتقييم الأثر الأخلاقي للمشاريع التقنية قبل إطلاقها.
- إنشاء وحدات داخل الوزارات والمؤسسات المعنية مختصة بمتابعة الجوانب الأخلاقية للذكاء الاصطناعي ضمن القطاعات المختلفة (الصحة، التعليم، الأمن، الصناعة، السياحة، الشباب والطفولة، المصارف/القطاع المالي، وغيرها...).

الآلية الثالثة: تعزيز التنسيق والتعاون العربي

- تأسيس آلية عربية دائمة للتنسيق بين الدول الأعضاء، تضم ممثلين عن أصحاب المصلحة المتعدّدين.
- إطلاق منتديات ومؤتمرات دورية لتبادل أفضل الممارسات والتجارب حول حوكمة وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.
- إعداد تقارير إقليمية دورية ترصد التقدم المحرز والتحديات المشتركة في تطبيق المبادئ التوجيهية للميثاق.
- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية لتبادل المعرفة وبناء قدرات متقدمة في الرقابة والتنظيم.

الآلية الرابعة: تعزيز إعداد مواثيق أخلاقية مخصصة للقطاعات الحيوية

في إطار تفعيل مبادئ الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وترسيخها على المستوى العملي، تتضمن آليات التنفيذ دعم إعداد مواثيق أخلاقية متخصصة على مستوى القطاعات المختلفة، وذلك بغاية تمكين القطاعات الحيوية من تطوير أطر أخلاقية خاصة تتماشى مع طبيعة استخدامات الذكاء الاصطناعي في كل مجال، مع الحفاظ على التناسق مع المبادئ العامة لهذا الميثاق العربي. ويمكن العمل في هذا الصدد على:

- تنظيم ورش عمل وحوارات تشـــاركية مع الأطراف المعنية في كل قطاع (جهات حكومية، مؤسسات خاصة، منظمات المجتمع المدني، خبراء من المجال القانوني والأخلاقي).
- تطوير أدلة استرشادية ونماذج مواثيق قطاعية يمكن تكييفها بحسب السياق المحلي.
- تقديم الدعم الفني والقانوني اللازم للقطاعات الراغبة في تطوير مواثيقها الخاصة.
- **القطاعات ذات الأولوية :**تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، قطاعات: الصحة، التعليم، الأمن، العدالة، الإعلام، النقل، العمل، والخدمات الاجتماعية، وغيرها ...
- **ويجب التنويه في هذا الصدد عن الميثاق الذي أعدّته "الألكسو" والذي يركّز على تسخير الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة التعليم وتعزيز تكافؤ الفرص والمساهمة في حل التحديات العلمية والاقتصادية.** ويمكن الاستئناس بهذا الميثاق بالنسبة للقطاعات الأخرى بما يخدم أولوياتها ودرجة استغلال الذكاء الاصطناعي وتأثيره عليها حاضرا ومستقبلا.

الآلية الخامسة: مراجعة دورية وتحديث الميثاق

- وضع آلية مراجعة حسب الاقتضاء والحاجة لمحتوى الميثاق، استجابة للتطورات التقنية والقانونية والاجتماعية، (ويمكن أن توكل هذه المهمة إلى الفريق العربي للذكاء الاصطناعي أو فريق مصغّر منبثق عنه).
- فتح المجال للمشـاورات العامة والتشـاركية مع كافة أصـحاب المصـلحة عند مراجعة أو تعديل الميثاق.
- تحديث المبادئ والتوصيات بناءً على تقييمات الأثر والتجارب الوطنية.
- نشر نسخ محدثة للميثاق لضمان فهم موحد لدى الجهات المنفذة والمستخدمين.

"الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي"

**** الفصل الرابع: الملاحق ****

1. المرجعيات العامّة

- المنظومة القيمية المرجعية لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي هي الحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والتنمية والازدهار وحماية الكوكب والسلم العالمي بطريقة مسؤولة ومساءلة، وذلك بالحد الذي يتوافق مع القيم الخاصة بكل مجتمع.
- تنطلق القرارات والتقييم في المسائل العملية من المبادئ والقيم وطبقا للتشريعات وبنود هذا الميثاق فيما يخص مسؤولية الأفراد والمؤسسات عن مخرجات الذكاء الاصطناعي أو مراحل تطويره وتطبيقه ونشره وتشغيله وصيانته
- إيلاء الذكاء الاصطناعي أهمية خاصة في الخطط والاستراتيجيات والبرامج كما في الموارد والميزانيات المرصودة لتطوير أبحاث وتطبيقات الذكاء الاصطناعي والعلوم ذات العلاقة كالرياضيات والهندسة والعلوم الطبيعية والتكنولوجيا إضافة للعلوم الإنسانية والمساهمة بشكل فعال في الإنتاج والتصدير مقابل الاستهلاك والتوريد.
- توفير البيانات والبيانات المفتوحة، ذات العلاقة، بالجودة والنوعية والشمول خاصة البيانات الحكومية وبيانات القطاع الخاص، وتشجيع استخدامها للبحث والتطوير، بحيث تخضع لأطر حماية البيانات وحوكمتها ومكان تخزينها الآمن وتحليلها (خاصة التخزين والحوسبة السحابية) كما تخضع لمعايير الشفافية واعتبارات الأمن المعلوماتي بما في ذلك التوافر والدقة والسلامة من التغيير

- خضوع التقنيات الناشئة والجديدة والجيل الجديد من التكنولوجيا التي تستخدم الذكاء الاصطناعي إضافة للواقع الافتراضي أو المعزز أو اللامركزي أو المكون من مزيج من هذه المسميات (مثل الميتافيرس) لأحكام هذا الميثاق فيما يخص الذكاء الاصطناعي مع التأكيد على استقلالية الأشخاص الطبيعيين وتمتعهم بالشخصية الطبيعية أو المعنوية حصريا وانعدام التمثيل القانوني والبديل الاجتماعي للشخصيات الافتراضية (الأفاتار) وينبغي الإفصاح عن طبيعتها وتمييزها عن الشخصيات الحقيقية.

الآليات والأجهزة ذاتية القيادة والتوجيه والتحكم والسيطرة: يبقى القرار النهائي بيد المشغل وهو من يتحمل المسؤولية والمساءلة، ويراعي في تصميمها وتشغيلها أقصى درجات السلامة والأمن والأمان والمراقبة والتحكم بحيث يسهل إيقافها أو تعطيلها أو تجاوزها دون مخاطر ويتم التدقيق المحايد عليها قبل السماح بتشغيلها.

2. أحكام عامة

تعتبر مقدمة هذا الميثاق جزءا لا يتجزأ منه وتُقرأ معه كوحدة واحدة متكاملة ومتناسقة، ولا يقصد من تبويب وترتيب البنود سوى سهولة القراءة دون أي إشارة لأهمية أو أولوية أي بند إلا بما يقتضيه سياق العمل والتطبيق والقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية.

- التنسيق التام والتعاون الشامل بين الدول العربية في هذا المجال من ناحية البحث والتطوير وتبادل الخبرات والخبراء ووحدة الموقف في المحافل الدولية ذات العلاقة.
- تطبق بنود هذا الميثاق على أنشطة التعاون العلمي والبحثي وأية أنشطة يدخل فيها الذكاء الاصطناعي على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بما في ذلك ما يدخل ضمن المساعدات الخارجية والشراكات والمنح الدراسية والبحثية
- هذا الميثاق هو مكمّل وليس بديل عن السياسات والاستراتيجيات والخطط والقوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بإدارة وحوكمة وحماية البيانات والذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي والتقنيات الناشئة والأخلاقيات المتعلقة بالتقنيات الأخرى كالطب والهندسة الجينية وغيرها، والتي يجب أن تتوفر وتوضع في حيز التنفيذ.

- إدراج مفاهيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة، وتضمين مفاهيم أخلاقيات الذكاء الاصطناعي كمساق اختياري لطلاب الجامعات ولطلاب المدارس بطريقة تناسب الفئة العمرية، بالإضافة إلى وتشجيع بناء الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية والبحثية.

- تتم الاستجابة للنقد البناء والاقتراحات الجدية العلمية والمجتمعية حول قصور أنظمة الذكاء الاصطناعي والبحث في أسبابها وتصحيحها وتطويرها بالسرعة الممكنة ويعتبر ذلك من مسؤولية المطورين وتقوم الجهة الإدارية المختصة بالإشراف على تنفيذ ذلك، وتتاح لوسائل الإعلام باختلاف ملكيتها وأشكالها وطبيعتها وقنواتها حرية النشر حول ذلك في إطار القانون والحريات العامة الأساسية

- لا يفهم من بنود هذا الميثاق أي نوع من التضييق على البحث العلمي والريادة والإبداع والابتكار واستخدام التقنيات الناشئة وتقدير إمكاناتها، التي تتفوق على البشر في الأداء أحيانا، وإنما توجيه وحوكمة هذه الأنشطة بما يعظم الفائدة ويقلل الضرر ويحافظ على الثقة ويحفظ الحقوق والحريات ويستخدم المقاربة الإنسانية في البحث والتطوير والتطبيق

- للجهات الرسمية وغير الرسمية المحلية والإقليمية أن تصدر شروحات وأمثلة أو حالات دراسية لبنود هذا الميثاق لغرض الدراسة أو الدعم الفني أو التثقيف، ولكنها تبقى غير ملزمة إن لم يتم اعتمادها بصورة رسمية.

3. أمثلة عن المواثيق الخاصّة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المنطقة العربية

- شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تطوير واعتماد مبادئ توجيهية ومواثق تتعلّق بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي وذلك بهدف تطويرها واستخدامها بطرق مسؤولة. ولعلّ الانطلاق في هذه المبادرات كانت بعد إصدار التوصية الخاصّة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من اليونسكو (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) في نوفمبر 2021، والتي تعدّ التوصية العالمية الأولى من نوعها في مجال أخلاقيات الذكاء

الاصـطناعي، والتي تحدّد القيم والمبادئ المشـتركة لضـمان تطوير الذكاء الاصـطناعي بصورة سليمة،

- وتهدف إلى توجيه التطوير والاسـتخدام الخاص بالذكاء الاصـطناعي من خلال بناء البنية التحتية القانونية اللازمة لضـمان التطوّر الأخلاقي لهذه التكنولوجيات مع احترام حقوق الانسان، وضمان الشفافية، والعدالة، والمساءلة.
- وبعد اعتماد هذه التوصـية من الدول الأعضـاء بما في ذلك الدول العربية، بادرت العديد من الدول العربية بتطوير مبادرات حول تطوير واسـتخدام تقنيات الذكاء الاصـطناعي بطريقة مسـؤولة وأخلاقية، مع مراعاة القيم الثقافية والاجتماعية للمنطقة من أجل تعزيز الفوائد وتقليل المخاطر المحتملة.

وفيما يلي بعض المبادرات العربية:

- **الإمارات العربية المتحدة (2019)**

أطلقت الإمارات أول إطار لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي، شمل مبادئ توجيهية وأداة تقييم ذاتي في إمارة دبي. كما تم الإعلان عن مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي على المستوى الاتحادي في ديسمبر 2022، تلاها إصدار "الميثاق الإماراتي لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي" في يونيو 2024.

- **المملكة الأردنية الهاشمية (2022)**

أصدرت الأردن *الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي* عام 2022، بهدف تنظيم استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وضمان توافقها مع القيم الأخلاقية والاجتماعية في المجتمع الأردني.

- **المملكة العربية السعودية (2022–2023)**

طُرحت النسخة الأولية من *مبادئ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي* في عام 2022، وتم اعتمادها رسميًا من قبل الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) في سبتمبر 2023.

- **جمهورية مصر العربية (2023)**

أطلقت مصر *ميثاق الذكاء الاصطناعي المسؤول*، الذي يركز على مبادئ مثل الشفافية، العدالة، المساءلة، والأمان، ويشمل مبادئ تنفيذية موجهة لكل أطراف منظومة الذكاء الاصطناعي.

- **دولة الكويت(2024)**

أصدرت الكويت *الدليل الإرشادي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي*، الذي يضع مبادئ توجيهية للاستخدام الأخلاقي والمسؤول للتقنيات داخل الدولة.

- **دولة فلسطين(2024)**

قدّمت فلسطين مسودة لـ *الميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي*، جرى تحديثها بالتعاون مع المنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات، وتم تقديم وثيقة مشتركة كأرضية للميثاق العربي.

- **دولة ليبيا(2025)**

أصدرت ليبيا *الإصدار الأول من الميثاق الوطني لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي* في يونيو 2025، في إطار جهودها الوطنية لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي.

- **الجمهورية العربية السورية (جارٍ العمل):**

لم تصدر بعد ميثاقاً وطنياً، والجهود لا تزال قيد الدراسة والإعداد.

4. التعريفات والمصطلحات المستخدمة

تعريف بعض المصطلحات التي وردت في هذا الميثاق:

- **الأخلاقيات الرقمية** :مجموعة المبادئ التي توجه استخدام التكنولوجيا بما يحفظ حقوق الأفراد والمجتمع.
- **السيادة الرقمية** :قدرة الدولة على التحكم المستقل في بياناتها وبنيتها التحتية الرقمية ورسم حدودها الرقمية.
- **الريادة الرقمية** :قدرة الدول العربية على تطوير حلول ومنتجات مجددة ومبتكرة تنافس بها الحلول والتقنيات العالمية.

- **التمكين الرقمي السـيادي:** يجمع بين السـيادة الرقمية والريادة الرقمية، ويشـير إلى قدرة الدول على امتلاك وتطوير البينة التحتية والأدوات الرقمية والبيانات، مع ضـمان التحكم المستقل والفعّال دون التبعية الخارجية
- **العدالة الخوارزمية** :مبدأ ضمان أن تكون مخرجات الخوارزميات منصفة وغير متحيزة.
- **الذكاء الرقمي الأخلاقي:** مصـطلح يجمع بين التكنولوجيا والأخلاق في البيئات الرقمية الذكية وخاصّة في مجال الذكاء الاصطناعي
- **التغريب الرقمي:** فرض أو تبنّي نماذج رقمية وتقنيات أجنبية تؤدي إلى تهميش الهوية الثقافية والمحلية في الفضاء الرقمي.
- **الكرامة الرقمية:** حق الأفراد في المعاملة باحترام وإنسـانية في الفضـاء الرقمي، بما يشـمل حماية بياناتهم وخصوصيتهم وهويتهم على شبكة الانترنت ويحفظ كرامتهم.
- **التحيز الخوارزمي:** هو عكس العدالة الخوارزمية، وهو الانحراف في نتائج الأنظمة والخوارزميات الذي ينتج عن بيانات غير متوازنة أو تصـميم غير محايد، مما يؤدي إلى تمييز أو ظلم فئات معينة.
- **فجوات الذكاء Intelligence Gaps**: في الذكاء الاصطناعي، فجوات في توفر البيانات والقدرات التحليلية والكفاءات البشرية والتقنية اللازمة لتطوير أو استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل فعّال وآمن.